الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

الموضوع:

الفكر السياسي عند توماس هوبز

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:
- حبيبة صيلع

إشراف الأستاذ:
- علي أرفيس

لجنة المناقشة:

-زروخي الدراجي	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	رئيسا
-علي أرفيس	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مشرفا ومقررا
-خوضر رياض	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

أشكر الله عز وجل الشكر الجزيل على عونه لي لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور أرفيس علي الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة من بداية البحث إلى نهايته.

فكانت نصائحه خير معين لي كما أشكر أساتذتي بمعهد الفلسفة بجامعة المسيلة.

كما أشكر صديقاتي وأصدقائي وكل من في لحظة ضعف أو يأس استطاع أن يرفع من معنوياتي.

وفي الأخير أشكر كل من أعطاني يد العون بكثير أو قليل من قريب أو من بعيد على إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

كما اشكر الجنة المحترمة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع.

راجية من كل ذلك تحقيق الهدف المنشود.

صيلع حبيبة

اهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة).

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى كل من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي.

إلى المصابيح التي تنير الطريق في ظلامي أفراد عائلتي الكريمة أختي الكبيرة حنان وزوجها وابنهما هارون وبالأخص أخي العزيز أيوب

إلى صديقاتي إيمان وعقيلة وسامية اللواتي أتمنى لهن النجاح في الحياة

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

صيلع
حبيبة

مقدمة

مقدمة:

لقد عرف تاريخ الفكر الإنساني على مر العصور تطورا ملحوظا في كل مجالات الفكر وخاصة في مجال الفكر السياسي، إذا كان في مرحلة العصور الوسطى القديمة منصبا على بعض الأفكار الميتافزيقية وسيطرة رجال الدين والكنيسة، وانتقلت بعد هذا العصر إلى عصر النهضة وفيه عرف الفكر روح من اتطور والتنوير بحيث يعتبر هذا العصر بمثابة نقطة وصل بين الفكر الإنساني في العصور الوسطى والفكر الإنساني في العصور التي مضت وأعطت للعقل الحرية التفكير وتفسير مختلف الظواهر المحيطة بالإنسان ومعرفة ما هو مفيد وما هو غير ذلك بل قلب تفكير رأس على عقب؛ فقد ترك العلم آثاره الواضحة في الحياة العامة للإنسان، وغير الكثير من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وباختصار كان العلم الحديث في حقيقة أمر ثورة عمت المجتمع من جميع جوانبه وأحدثت نقلا ضخما في ساحة الفكر الإنساني.

يعتبر **توماس هوبز** من رواد عصر الحديث والذي يعد من أهم فلاسفة الفكر السياسي لأنه بحث عن بداية جديدة لحقيقة الفكر السياسي في العصر الحديث. وواقع أن كل مفكر يتأثر ببيئته التي يعيش فيها، و**هوبز** المفكرين الذين يؤثر ويتأثر بالواقع المعاش وبالعوامل السياسية والإجتماعية ... إلخ. ومن خلال هذا يتبين أنه قد تأثر كثيرا بالأوضاع التي كانت سائدة بإنجلترا ذلك الوقت، من حروب أهلية وصراعات واضطرابات، وبدأ بذلك يعالج من خلال فلسفته اضطرابات السياسة في بلاده وسعى إلى حل مشكلات الإنسان والصراع بين الفرد والمجتمع، ومن ثمة نجده كان يترجم ذلك الواقع المر الذي كانت تعانيه إنجلترا ومحاولا إيجاد علاج من خلال مؤلفاته الشهيرة وكذلك وأن المفكر **هوبز** قد عاش فترة انفتاح في عصر النهضة وهذا كله قد أهله لأن يقدم لنا نظرية جديدة في السياسة والتي جعلت منه منظرا ومفكرا سياسيا في العصر الحديث.

ومن خلال دراستنا لأهم كتب **توماس هوبز** في الفكر السياسي **"اللوفيثان"** وكذلك دراستنا لبعض المراجع حول الفكر السياسي باللغة العربية.

1. إمام عبد الفتاح امام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية.
2. محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق.
3. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف ما هو كائن، وخوض فيما ينبغي أن يكون.
4. محمد وفيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية.
5. محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونان والإسلامين وفلسفة عصر النهضة.

ومن خلال هذه الدراسات التي سبق لنا ذكرها جد إلماما لا نقل واسعا وإنما إلماما معقولا للفكر السياسي عنده وهذا ساعدنا على كشف نوافذ الفكر السياسي عنده، مما دفعنا إلى إبراز نظريته الجديدة في السياسة والملاحظ أن دعوة **هوبز** السياسية خالي من صراعات ويسوده الأمن والسلام.

ومن خلال ما سبق ذكره تبادر في أذهاننا الإشكالية التالية:

- ما هو السبيل لإنشاء مجتمع سياسي عند توماس هوبز؟

بالأحرى:

- ماهي الركائز التي ساهمت في بناء فكر سياسي وجديد عند توماس هوبز؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية وهي على التوالي:

الفصل الأول: العوامل التي ساهمت في تطوير الفكر السياسي في عصر الحديث

المبحث الأول: حركة النهضة.

المبحث الثاني: حركة الإصلاح الديني (مارتن لوثر، جان كالفن).

المبحث الثالث: حركة الإصلاح السياسي (نيقولا مكيافيللي).

هذا الفصل عبارة عن فصل تمهيدي للموضوع الذي نعالجه أو بالأحرى فهو تمهيد لبقية الفصول الأخرى، وتناولت فيه حركة النهضة الأوربية باعتبار هذه الأخيرة نقطة وصل أو مرحلة انتقالية من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة كما تعتبر أهم فترات التطور التاريخي الأوربي ثم في المبحث الثاني تناولت حركة

الإصلاح الديني عند كل من مارتن لوثر وجان كالفن، حيث تعتبر حركة الإصلاح الديني أهمية كبرى في تحطيم ما كان سائدا وإحداث قطيعة بينما يسود العصور الوسطى. وآباء الكنيسة وبين ما جاء به فكر عصر النهضة، وتأثير تأثيرا ملحوظا على الفكر السياسي الأوربي.

كما تناولنا حركة الإصلاح السياسي من خلال الدور الذي لعبته هذه الحركة في بلورة الفكر السياسي الحديث، وكان مكيافللي هو النموذج الأمثل لهذه الحركة السياسية حيث قدم لنا فكرا يعد جسرا للفكر السياسي في العصر الحديث.

الفصل الثاني: الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي عند هوبز.

المبحث الأول: الحالة الطبيعية (خصائصها، أسبابها).

المبحث الثاني: الحق الطبيعي والقانون الطبيعي.

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

كما هو مبين فهو بمثابة الباب الذي يفتح لنا تصور **هوبز** للفكر السياسي بحيث تعتبر نقطة بداية التي يعرض لنا هوبز الأسباب الرئيسية التي من البشر يقومون ببناء مجتمع سياسي والذي يكون بمثابة أفل وضع حصل للإنسانية، حيث كان الإنسان قبل المجتمع السياسي في حالة فوضى وتوحش وحيلة وأنانية وخوف دائم ومستمر من طرف الآخر (الغير) حيث لا يوجد قانون سوى قانون الغاب (قانون البقاء للأقوى) وهكذا ساد الخوف من فقدان الذات، هذا الإحساس أي الحالة جعلت منهم في حالة توحش وحرب مستمرة وهذا طبعا وفق ما يخول الحق الطبيعي لكل فرد.

ما دام أن كل فرد يسعى للحفاظ على حياته (الذات) وبطريقة ما حاول البشر الخروج من هذه الحالة الأولى وتبين لنا أن هذا الخروج يكون فقط من خلال القانون الطبيعي وهذا القانون ما هو إلا قانون العقل وهذا يجعلنا أمام حل واحد ووحيد للخروج من هذه الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني المنظم العقد الاجتماعي كما صوره لنا توماس هوبز، فالعقد الاجتماعي عنده هو مؤسس السلطة العليا وبالتالي تكون

السيادة في يد شخص واحد وهو الحاكم والذي يمكن أن يكون فردا أو هيئة، تمنحه الحرية المطلقة والحق في التصرف في حقوق الرعية مقابل أن يحقق لهم غاية أساسية والتي وجد من أجلها العقد الاجتماعي الأمن والسلام والطمأنينة.

الفصل الثالث: المجتمع المدني في فكر توماس هوبز

المبحث الأول: سلطان الدولة (اللوفيثان).

المبحث الثاني: نظم الحكم.

المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند توماس هوبز.

أما الفصل الثالث فقد تناولت بناء المجتمع السياسي (الدولة اللوفيثان) ذلك التنين الذي يملك السيادة المطلقة وهي في يد شخص واحد وهو السيد الحاكم أو الملك فهو تلك القوة المطلقة التي اختارها الأفراد وتنازلوا لهم بحقوقهم بإرادتهم الخاصة من أجل تحقيق غاية هامة وهي الأمن والطمأنينة والمحافظة على الرعية من كل اضطرابات داخلية والاعتداءات الخارجية وبين أيضا حقوق وواجبات السيد الحاكم والرعية بالإضافة أننا تناولنا أهم الأنظمة عند توماس هوبز وبينا كيف انتهى بعد مقارنة بين الأنظمة (الملكية والارستقراطية والديمقراطية) على اختيار أن أنسب وأفضل نظام هو يحقق لنا الأمن والسلام للمواطنين.

صالح لسيادة الدولة هو النظام الملكي والذي يدور لأن السلطة فيه لا تكون مجزئة وتكون في يد شخص واحد وتكون سلطته مطلقة لا حدود لها.

أما فيما يخص المبحث الثالث فقد أوضحت فيه موقف هوبز من الدين.

وكذلك بين علاقة الدين بالسياسة عند **توماس هوبز** وهنا حسم هوبز هذه العلاقة في أن الإنسان لا يستطيع أن يطيع أو بالأحرى لا يستطيع أن يحترم سيدين بمعنى السلطة المدنية والسلطة الروحية ويجب على هذه الأخيرة أن تخضع لسلطة الدولة وسيطرتها لأن معظم الأخطاء التي وقعت فيها الأمم بسبب السلطة

الروحية، ولذا لا بد على جميع البشر بما فيهم رجال الدين الخضوع إلى قوانين الدولة التي هي نفسها قوانين الله. وهكذا تختفي الازدواجية التي كانت قائمة في العصور الوسطى بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

يعد موضوع الفكر السياسي عند **توماس هوبر** ذي أهمية بالغة في العصر الحديث ومن خلال هذا ارتأينا إلى محاولة فهم الفكر السياسي عند **توماس هوبز** وهذا وأن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة في تفسير طبيعة البشر لما لها من دور أساسي في بناء المجتمع المدني ولذلك تفسير طبيعة العلاقة الحاكم بالمحكومين والكيفية التي تحافظ بها الدولة عل الأمن والسلم من خلال السيادة المطلقة.

لقد تطلبت منا هذه الدراسة استخدام منهجين أولا المنهج التاريخي من خلال بناء الركائز الفكرية والنظريات التي ساهمت في بلورة فكر سياسي جديد في العصر الحديث.

ثانيا المنهج التحليلي على اعتبار أن هذا المنهج أنسب لكل بحث علمي وكذلك لفهم الفرضيات التي انطلق منها توماس هوبز ودورها في بناء المجتمع السياسي عنده. وكذلك لأني عملت على تحليل بعض نصوص المهمة التي وردت في كتابه الشهير اللوفيثان.

أما دوافع اختياري لهذا الموضوع "الفكر السياسي عند توماس هوبز"، هو اهتمامي بالفكر السياسي عامة وبالفكر السياسي عند توماس هوبز خاصة والعمل على إبراز نظريته في السياسة ومما زاد تحفيزي على اختباره هو تشجيع الأستاذ المشرف واستحسانه للفكرة، وكذا انعدام الدراسات المتخصصة باللغة العربية وإذا قلنا أن هذا يعتبر أيضا من الصعوبات التي واجهتني فهو يعتبر عائقا أكثر من اعتباره حافز.

ولعل أغلب الصعوبات التي يعاني منها هي قلة المصادر والمراجع خاصة مؤلفات توماس هوبز كالمواطن عند هوبز.

إلا أنني بذلت جهدي لتخطي مجمل الصعوبات والمعوقات ولكي أخرج هذا العمل إلى النور وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل ولو بقليل.

الفصل الأول

العوامل التي ساهمت في تطوير الفكر السياسي في العصر الحديث

المبحث الأول: حركة النهضة.

المبحث الثاني: حركة الإصلاح الديني (مارتن لوثر، جان كالفن).

المبحث الثالث: حركة الإصلاح السياسي (نيقولا ميكافلي).

المبحث الأول: حركة النهضة.

يعتبر عصر النهضة نقطة وصل بين عصر الاستبداد والظلمات (العصور الوسطى) إلى عصر التنوير (العصور الحديثة). والواقع أن عصر النهضة يعد من أهم فترات تطور التاريخ الأوربي ولهذا وجب علينا التساؤل:

- **ما المقصود بحركة النهضة؟**
- **وكيف ساهم عصر النهضة في تطوير الفكر السياسي في العصر الحديث؟**

وللإجابة عن هذا السؤال المحوري وجب علينا الحديث عن معنى النهضة وأهم العوامل التي ساهمت في ظهور عصر النهضة، وأهم نتائج حركة النهضة. تعتبر هذه الأخيرة مرحلة مهمة في انتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

تدل كلمة النهضة "**Renaissance**" على حركة البعث الجديد أو الإحياء ومن ثم فهي تشير إلى تلك الروح النقدية التي ظهرت بالنسبة للفلسفة والأدب ولجميع المعارف والفنون الكلاسيكية بغية مزيد من التجديد والتغيير والإبتكار، ويمكن تحديد عصر النهضة تاريخيا من النصف الأول من القرن الرابع عشر إلى نهاية القرن السادس عشر وكانت إيطاليا على وجه خاص رائد أوربا في هذا العصر.[1]

.بمعنى أنه في بداية القرن الرابع عشر بدأت حركة النهضة .بمختلف مظاهرها تهدف إلى إعادة إحياء جميع المعارف والفنون الكلاسيكية والنهوض من عصر الظلمات وتكوين هذه الثورة العلمية أو ما يسمى بعصر النهضة وبدأت هذه الأخيرة القرن الخامس عشر مع إعطاء حرية للفكر على حساب السلطة الدينية.

[1] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص111.

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الإتجاه لم يغير في كل شيء فلقد كتبت بعض الاتجاهات القديمة كما هي، كما أن البعض الآخر أصابه قسط ضئيل من التغيير والتجديد[1]، وعصر النهضة هو عصر تحرر العقل الإنساني من قيود القرون الوسطى والنظر إلى العالم المحيط بالإنسان نظرة جديدة وهو تاريخ لتحرير العقلية الإنسانية وشعور الفرد بالحرية والإستقلال.

وقد ظهرت حركة النهضة في بدايتها في إيطاليا، وكان ذلك في منتصف القرن الرابع عشر، في حين لم تظهر في بلدان أوربا الأخرى إلا بعد فترة من الزمن[2].

لقد شملت حركة النهضة جميع النواحي المختلفة في الحياة الأوربية أي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحتى السياسية:

أولا: من الناحية الأدبية:

تعني عصر إحياء التراث الأدبي القديم والتأثر به وتذوق ما يحتوي عليه من عناصر الفن والجمال، ومحاولة تنفيذ أعمال أدبية جديدة والاقتباس من الأدب القديم بما يتناسب مع ظروف البيئة الجديدة في عصر النهضة، ثم محاولة خلق عناصر فنية أدبية وأعمال جديدة يمكن للأدب أن يعبر عن روح العصر بشيء من الحرية[3].

كإحياء دراسة أفلاطون، ومن ثم اقتضى فكرا مستقلا بالقدر الذي استلزمه الاختيار بين **أفلاطون** و**أرسطو** وبالنسبة إلى الفيلسوفين معا، شجع عصر النهضة على أن تتم عنهما معرفة أصلية تأتي من مصدرها الأول وتكون متحرر من شروح وحواشي الأفلاطونية الجدد والمعلقين العرب.[4]

[1] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص111.

[2] ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ط1، منشورات الجامعية المفتوحة، 1991، ص23.

[3] المرجع نفسه، ص ص 23، 24.

[4] براترند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، دط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص19.

ثانيا: من الناحية الفكرية:

إن النهضة تفسر بأنها عبارة عن نمو طريقة النقد واستخدام النقد في دراسة النظم المختلفة التي ترجع في أصولها إلى العصور القديمة والوسطى، إضافة إلى إستعمال النقد في الاقتباس من التراث القديم مع مطالب الحياة الفكرية الجديدة[1].

فقد مهد عصر النهضة إلى إحياء التراث القديم فقد قضي أولا عن النظام المدرسي الصارم الذي غدا ستره العقلية الضيقة وإحياء دراسة أفلاطون ومن ثم اقتضى على الأقل فكرا مستقلا بالقدر الذي يستلزمه.

ثالثا: من الناحية الفنية:

إن حركة النهضة تعني إعادة إحياء التراث القديم وبعثه من جديد لكي يتلاءم مع روح العصر وما نتج عن تلك الحركة من تغير في طرق التعبير الفني ناتج عن مزج بين التراث القديم والتراث الوسيط وبالتالي يمكن أن يخرج لنا فنا جديدًا مستمدًا من تلك الثقافات كلها وهكذا نجح الفن الجديد في التعبير عن الأحاسيس والمشاعر تعبيرًا صادقا عجز عن الوصول إليه في العصور الوسطى[2].

رابعا: من الناحية الاستكشافية:

فإن حركة النهضة الأوربية تعني حركة الكشوفات الجغرافية الواسعة والتي ترتب عنها كشف عالم جديد، والتي أدت إلى تطور النظريات الاقتصادية تطورا كبيرا ومن وجهة النظر التاريخية إن عصر النهضة يدل على انهيار النظام الإقطاعي ونشوء قوميات حديثة، وتطور النظم الملكية[3].

[1] ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص 24

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

خامسا: من الناحية السياسية:

فقد كان مختلفا عما كان في العصور الوسطى لأن النظرة السياسية في تلك الفترة كانت تؤمن بفكرة الدولة الواحدة التي يحكمها البابا بتفويض من الله وعلى الملوك طاعتها، ولكن بعد انهيار الإمبراطورية القومية، وبدأ الناس يفكرون في النظم الحكومية وخاصة بعد ظهور النظريات والعلوم السياسية التي تجلب من خلال آراء **ميكافلي Niccola Mochavlli** 1469-1527 في كتابه الشهير الأمير Le Prise.[1]

ولعل أول من قاد حركة النهضة هم **بتيرارك*** **وبيكاشو**** فقد تجلى هذا في الوقوف ضد عناد السكولائي وأهم أعلام عصر النهضة في إنجلترا **توماس كولت وفرانسيس بيكون***** (1622-1661) خاصة بعد نشره لكتاب الأرغانون الجديد، بالإضافة إلى **ريتشارد هوكر** وكذا **وليام هارفي** الذي كان له دور في اكتشاف الدورة الدموية في جسم الإنسان[2].

[1] فرغلي علي تسن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 11-12.

* **بترك**: (1304-1374)، من الشعراء المبدعين وعالم إيطالي من القرن الرابع عشر، وكان له أثر كبير على الحركة وعلى قيم عصر النهضة، درس القانون في إيطاليا وفرنسا. www.fedaa.alwehda.gov.sy/node/1133118

** **بوكاشو جيوفاني**: **G.Baccacia** (1313-1375) كاتب وروائي شاعر إيطالي معاصر لبترك، وقد أسهم معه في إرساء أسس الحركة الإنسانية وأشهر مجموعة القصص المسماة **"ديكا ميرون"** حوالي 1348 وهي من مؤلفاته العالمية المشهورة يعرف بيكاسو بأبي النثر الإيطالي الكلاسيكي...، أنظر وليم كلي راتب، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود السيد أحمد، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت لبنان 2010، ط1، ص43.

*** **فرانسيس بيكون**: **(1561-1626)** ابن نيقولا بيكون، انتخب عضو مجالس العموم، بلغ أكبر المناصب القضائية في عهد جاك الأول حتى أصبح مستشارا قانونيا، من إنتاجه **"الأرغنون الجديد"** للمزيد أنظر أميل برهييه، تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، ترجورج طربشي، دط، دار الطليعة بيروت، لبنان، ص 21.

[2] بيتر كونزمان، وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جوركتور، ط11، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، كانون الأول 2003، ص93.

- **عوامل التي ساعدت على ظهور حركة النهضة:** وهي:

تعد الحروب القبلية من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور حركة النهضة بما تتبينه من زيادة احتكاك أوربوا بالشرق وإيقاظ مختلف آداب خاص بكل لغة، فقد ظهر فيها الأديب والمفكر الإيطالي **دانتي*** الذي يتخذ من آدابه أداة ومنها تشجيع حركة جمع المخطوطات ونسخها وتنقيحها والتعليق عليها ومنها اختراع الطباعة في نهاية القرن الخامس عشر مما ساعد حركة الإنسانية** على الانتشار، ومنها الخطر الذي تقدم غربا مع بداية القرن الخامس عشر مما أدى إلى هروب المفكرين إلى الغرب[1].

ولقد بلغت الثورة العلمية ذروتها حوالي القرن السادس عشر وذلك بمساعدة الحركة الإنسانية، إذ اهتم وأعادوا بناء العلم وعلى أسس وقواعد جديدة والتي تخضع لمتطلبات العقل البشري وبذلك حدث تقدم هائل في ميادين علمية متعددة ومن أهمها إعادة اكتشاف نظرية مركزية الشمس*** على يد **كوبرنبك******.

---

* **دانتي اليجيري:** (1265-1321) كبير شعراء إيطاليا، بدأ حياته الأدبية برواية طويلة وصف فيها حبيبته بياتريس التي رآها في التاسعة من عمره وسميت الرواية "الحياة الجديدة". غهتم بإحياء الآداب القديمة كانت أهم أعماله "الكوميديا الإلهية" وقتها تظهر ثقافة الشاعر الواسعة وبراعته، قدرته، على الوطن والتحليل. أنظر وليم كلي راتب، تاريخ الفلسفة الحديثة المرجع السابق. ص 43.

** **الحركة الإنسانية:** هي حركة ثقافية واسعة شهدتها أوروبا في القرن 15 م استهدفت التخلص من قيود الفكر والكنيسة الكاثوليكية عندما اعتمدت الحركة الإنسانية على الفرد باعتباره محور الفكر الإنساني كما اهتم الأنسيون بإحياء التراث الفكري القديم، وترجمة الكتب اللاتينية والإغريقية كما دافعوا عن الحرية والقيم والتحرر من قيود الكنيسة. أنظر: www.startimes.com/f.aspx?t=25764854

[1] محمد عي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 112.

*** **نظرية مركزية الشمس:** كانت النظرية ثابتة قبل نيكولاس وهي مركزية الأرض التي أوردها بطليموس، أما نظرية نيكولاس تقول بمركزية الشمس أي وجود الشمس كجسم ثابت ومجموعة شمسية تدور من حولها، فقد نظريته على أساس أن الشمس هي التي تمثل مركز الكون والكواكب تدور من حولها في مدارات دائرية وحركة الأجرام السماوية ما هي إلا حركات ظاهرية تأتي من حركة الكواكب بما فيهم كوكب الأرض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أتت من دوران الشمس حول محورها. أنظر: www.almrsal.com/post/255491

**** **كوبر نبك: (1473-1543م)** ولد من عائلة ألمانية في يولندا، ودرس الإنسانيات ورياضيات الفلك والفيزياء والطب، ويعتبر من بين المؤسسين الأوائل للنظرية الحديثة، النظرية الفلكية. أنظر: www.egymoe.com/1516/omp/

وأثبت أن للأرض حركة دائرية كسائر الكواكب وأنها تدور حول الشمس[1].

وأهم النتائج لحركة النهضة تتجلى فيما يلي:

- الهجوم على الدين والأخلاق وفصلهما عن مجال السياسة والفكري والإجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي.
- ساعدت حركة النهضة على نموا الآداب القومية في إيطاليا وأوروبا وقدمت أمثلة رفيعة من الذوق الأدبي اتسموا على تلك الخيالات التي سادت الوسطى
- ساعدت حركة النهضة على تشكيل روح جديدة تمارس التجديد والابتكار في سائر المجالات السياسية والأدبية والفنية والعلمية والاقتصادية ...إلخ.
- كان عصر النهضة بمثابة الارمامات الأولى للإصلاح الديني الذي حدث فيما بعد.

- زودت الحركة الثقافية الإنسانية بمفاهيم جديدة والعالم وجهت الناس إلى أن هذه الحياة يمكن أن نحياها لذاتها. وأن على الإنسان ألا يحتقر مباهج الحياة ويضحي، بها في سبيل سعادة لا نعلم عنها شيئا في عالم الآخر[2].

[1] براترند راسل، حكمة الغرب، تر: فوائد زكرياء، ج2، د ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1983، ص 17.

[2] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 112.

المبحث الثاني: حركة الإصلاح الديني (مارتن لوثر، جان كالفن).

لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن الفكر السياسي في العصر الحديث دون الحديث عن حركة الإصلاح الديني فتعتبر هذه الحركة من أهم الحركات في التاريخ الأوروبي الحديث ولقد مزقت هذه الحركة الوحدة الدينية في أوربا والتي ظهرت مع انتشار المسيحية في العصور الوسطى لقد ساعد الإصلاح الديني البروتستانتي على تحطيم ما كان سائد في القرون الوسطى وقد أدى هذا إلى تطور مذاهب جديدة أثرت تأثيرا ملحوظا في السياسة الأوربية.

-لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا:

- ما هي دوافع حركة الإصلاح الديني؟ وما هي أهم مبادئه؟

لا شك أن الروح المحافظة التي اتسمت بها سياسة الكنيسة المسيحية كانت من أهم الدوافع لحركة الإصلاح الديني في أوروبا. صحيح أن الكنيسة المسيحية قامت بدور مهم في رعاية العناصر المسيحية وفي فترة ساد فيها القلق السياسي. حاولت المسيحية أن تخلق جو من الأمن والهدوء، وهكذا أوجدوا الناس شيئا من التعويض عن سقوط السلطة السياسية للإمبراطورية الرومانية القديمة[1].

.بمعنى أن سيطرة الكنيسة وتدخلها في شؤون الناس جعلهم يفقدون ثقتهم بالكنيسة وبرجال الدين التي كانت تعتبر المثل العليا بالنسبة لهم. ومن كل ما جرى بدأ الناس يشكون ويناقشون تعاليم الكنيسة وتصرفاتها. يرجع حدوث الإصلاح الديني في الوقت الذي حدث فيه، إلى إحساس الناس بأن المساوئ المتمثلة بالحكومة البابوية والكنيسة إلى درجة الخطر وظهر رغبة في خلق نوع من المسيحية أبسط وأكثر روحانية، وقد ساهم نمو الشعور القومي في هذه الفترة في دفع الصراع ضد الكنيسة كمؤسسة عالمية إلى الأمام، وهذا يعني أن الإصلاح الديني قد تزامنت مع القومية الصاعدة، وهكذا أعمت أوروبا روح من التنور والفكر التقدمي[2].

[1] ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

ومن أكثر الأسباب أهمية والتي شجعت على حركة الإصلاح الديني:

بدعة صكوك العرفان* التي شجعها الباباوات من خلال رجال الدين ومن الأسباب التي أدت إلى استياء جميع المصلحين الدين، ومع الوقت أصبحت هذه "البدعة" أي ظاهرة مصدر الدخل المالي للكنيسة ورجال الدين ومع مرور الوقت لم يعد هناك إصرار على التوبة وأصبح من السير الحصول على الغفران التام من البابا بمجرد المساهمة في إعادة بناء كتيبة **القديس بطرس** مثلا[1].

وأخيرا تعتبر حركة الانشقاق البابوي التي حدثت في القرن الرابع عشر من أخطر ما واجهت الكنيسة الغربية، فقد مهدت الطريق بشكل أو بآخر إلى تنامي دعوات الإصلاح المعارضة للكنيسة والبابا ورسميات الدين، ورفض ما استجد من تقاليد وعادات وبدع وأنظمة على المسيحية أثناء العصور الوسطى[2].

بالإضافة إلى ما سبق لنا ذكره فهناك أسباب أخرى دعت للإصلاح الديني:

هو اكتشاف ألمانيا للطباعة على يد **يوحنا جورت يرج** (1397-1467) بالحروف المصفوفة في منتصف القرن الخامس عشر والذي مسح بعد ذلك كل الصعوبات والعقبات والشيء الذي ساعد على انتشار العلوم وتوصيلها إلى العامة من الناس وبلغتهم القومية، وكان الكتاب المقدس الأول طبع بهذه الطريقة عام 1455. وبهذا اكتشفوا الستار عن ما كان يعيب أسرار رجال الدين وأدرك الشعب بعد ذلك أن هناك شرحا

* **صكوك الغفران:** مضمونها أن البابا قادر على إصدار صكوك الغفران لتمحو الذنوب مستمدة من النظرية القائلة أن القديس بطرس وخلفاءه قد خلعت عليهم ميزة توزيع فيض لا ينصب الثواب على المؤمنين ويرجع هذا الفيض إلى التضحيات المسيح والقديسون من بعده. أنظر ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص 41.

[1] المرجع نفسه، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

واسعا بين تعاليم الديانة المسيحية الحقة*، وما كان عليه آباء الكنيسة من جهة أخرى مما أثار الشك والثورة ضدهم.[1]

.بمعنى أن الطباعة كان لها دور أساسي ومهم في نشر الوعي والتنوير وعلى إطلاع الناس على أراء وأفكار المصلحين الدينيين وكذا ساهمت في نشر الكتاب المقدس لعامة الناس وبهذا اكتشفوا المسيحية الحقة. وبهذا قد اهتز الأساس الروحي الذي قامت عليه العصور الوسطى وهذا ما يسمى بالإصلاح الديني ويمكننا أن نضع سبب أساسي كان يدعو إلى الإصلاح الديني وهو فساد النظام الكنسي وهذا الإصلاح كان .بمثابة إصلاح للكنيسة وعقيدتها ومبادئها، بحيث يجب أن يكون الإصلاح داخلي ثم إصلاح خارجي.

Ø الإصلاح الداخلي:

إن الإصلاح الديني في الواقع ليس شيئا جيدا بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، فهي قد عرفنا أثناء القرون الوسطى دعوات كثيرة مماثلة انتهاء بعضها باستحداث إصلاحات داخل الكنيسة تمت .بمبادرات داخلية فكان على الباباوية أن تقوم ببعض الإصلاحات داخل الكنيسة الكاثوليكية تحسنها من أجل أن تكون قادرة على مقاومة المعارضين لها والاحتفاظ .بمكانتها السابقة ولا بد من ان تتنازل هذه الإصلاحات الداخلية تصرفات رجال الدين وتحدد بوضوح موقف الكنيسة من القضايا عقائدية إلى أثارها حركة الإصلاح البروتستانية.[2] .بمعنى أن الكنيسة قد عرفت الإصلاح الديني من داخلها من طرف رجال الدين من أجل إصلاح الكنيسة نفسها بنفسها.

---

* **المسيحية الحقة:** ويظهر هذا بجلاء في القول الصرح للسيد المسيح ودعوته وإلى ضرورة فصل الدين عن السياسة ويقول المسيح **"أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"**.

[1] صلاح أحمد هو يدى، تاريخ أوروبا الحديث، دار الوفاء 2001، ط1، ص139.

[2] ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص49.

ولعل أهم المصلحين الدينيين الذين أرادوا إصلاح الكنيسة من داخلها وأن تصلح ذاتها بذاتها نجد يوحنا رويخلين (1455-1522) -ديزيد يروس (1467-1536).

ولعل فشل مرحلة إصلاح الكنيسة نفسها بنفسها جعلها تنتقل من حركة الإصلاح الداخلي إلى حركة ثانية وهي مرحلة الإصلاح الخارجي وهي حركة اجتماعية احتجاجية بمحاولة وضع حد لتصرفات رجال الدين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مصدر لغفران الذنوب وأن يمثلوا الله فوق الأرض.

Ø الإصلاح الخارجي:

ويعتبر **مارتن لوتر*** من أشهر رواد الإصلاح الديني في ألمانيا (1483-1546) لعبت حركة مارتن لوتر دور كبير وأهمية حاسمة في التاريخ الأوربي الحديث، ولقد كان لهذا العصر أفكار سادت خلاله أثرت تأثير كبير على تطور الفكر السياسي، حيث كان هذا الإصلاح البروتستانتي ثورة على كل من التيوقراطية** والباباوية وامتيازات الكنيسة ورجال الدين وسرعان ما تطورت إلى حركة قوية موجهة ضد العقيدة الكاثوليكية[1].

* **مارتن لوتر Martn Luther**: **(1483-1546)** : ولد لوثر في ساكسونيا تأثر بالمذهب الأوغستيني، اهتم بدراسة اللاهوت وتحصل على درجة الدكتوراه من جامعة فينرغ عام 1525، وينتسب إلى الطبقة الشعبية، لقد اكتشف المشاكل الأساسية ليس من تجارب شخصية، ولكن من خلال دراسة الإنجيل ومن خلال سان بول أي البعد الديني، هاجم سيدة الكنيسة الكاثوليكية، وأسس المذهب البروتستانتي، لقد درس لوثر القانون والأدب والفلسفة. ألف لوثر العديد من الكتب منها الدينية ومنها السياسية وهذه المؤلفات هي: حرية الفرد السياسي، حول حرية المسيحي عن السلطة الزمنية، النداء. **أنظر**: نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ط1، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2004 ص ص 269-270.

** **التيوقراطية Thearocy**: أي حكومة دينية أو دولة خاضعة لحكم رجال الدين. أنظر ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص41.

[1] المرجع نفسه، ص: 41، 42.

ونجد أن مذهبه البروتستانتي يقوم على أساس المبادئ التالية:

1. اعتبار الكتاب المقدس هو وحده المصدر الأساسي للديانة المسيحية ومن ثم إلغاء الأساس الذي يقوم عليه الاعتقاد في صكوك الغفران أي إلغاء غفران القديس للذنوب وحرق صكوك الغفران وبالتالي إلغاء تكسب الكنيسة من مال الشعب.
2. عدم الاعتراف بعصمة البابا والتحرر من طقوس الكنيسة.
3. الأخذ والاعتبار من الثورات العبرانية بدلا من الثورات اليونانية وعدم الأخذ والاعتراف بالكتب السبع والمخولة.
4. استقلال الكنائس البروتستانتية عن سلطة البابا.
5. المطالبة بزواج الكهنة والقسيس حتى يتسنى لها القضاء على كل أشكال الانحلال الخلقي بمختلف أنواعه.
6. إلغاء القداسة الإلهية وغفران القسيس لذنوب الإنسان حيث حسب لوثر لا يغفر الذنوب إلا **الله.**[1]

في 31 تشرين الأول 1517 علق راهب أغسطني عمره أربعة وثلاثون سنة اسمه **"لوثر"** على باب الكنيسة الجماعية في فيتمرغ سباكس، إعلانا يتضمن 95 أطروحة ضد صكوك الباباوية، ودعا إلى مناقشتها شفهيا تحت رئاسته وقد نصت الأطروحة 62 على «**أن الكنز الحقيقي للكنيسة هو الإنجيل المقدس لمجد الله ونعمه**». ولم يستطع لوثر تحيين الوقوف ضد الباباوية، ففي 11 كانون الأول 1520 أحرق علنا في فتبرغ برادة Ex. savez Domine بعد صدور القرار بحرمانه[2].

بمعنى أن لوثر قام في بداية حركته بنقد نظام الكنيسة الذي كان يقوم على فكرة صكوك الغفران والتي أصبحت تعد مصدرا دخول لثروات الباباوية وأصبحوا رجال الدين هم من يغفروا الذنوب وبهذا أصبحت

[1] علي عبد المعطي، علي حنفي محمود، وآخرون، نظم الفكر الغربي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1987، ص 185.

[2] جان جاك شوفليه، تاريخ الفكر السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، ط5، مجد الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1427هـ- 2006، ص 256.

فكرة صكوك الغفران موضوع الجدل اللاهوتي فقام لوثر بمهاجمتها بتعليق احتجاجه على باب الكنيسة الذي برأيه أن الله هو مصدر غفران الذنوب وأن البابا لا يستطيع أن يعطي الغفران ولهذا أصدر البابا قرار بحرمان لوثر وأجابه لوثر بحرق ذلك القرار علنا أمام الناس.

لقد فرق مارتن لوثر بين السلطة الروحية والزمنية وفصل بينهما كما أكد على أهمية السلطة الزمنية وضرورة وجود الطاعة في المجتمع حتى تحقق الدولة ما تهدف إليه وأعلى لوثر من سلطة الزمنية على السلطة الدينية ورأى أنّه من الضروري طاعة الحكم بحيث يحق للشعب الخروج عن طاعة الحكم في حالة فساد الحكم وطغيانه واستبداده، وتجد لوثر قد تراجع عن بعض أفكاره حيث سمح لدولة برسم الحدود للسلطة الدينية على أن تتمكن هذه الحدود من الممارسة الحرة للعقائد الدينية.[1]

وما نلاحظه في هذا الصدد أن لوثر قد ميز لنا بين السلطة الروحية وبين سلطة الدولة وفصل بينهما، ودعى لوثر إلى ضرورة طاعة المحكومين للحاكم لتحقق الدولة الأمن والسلام، وفي حالة شعور الأفراد بظلم واستبداد الحكام يحق لهم الخروج عن طاعتهم.

- **من أهم أسباب نجاح حركة الإصلاح الديني لمارتن لوثر:**

أولا: من الأسباب التي أدت إلى نجاح حركة مارتن تكدس الثروة في الخزينة وعند رجال الدين فحيث كانت الطبقات الأخرى مثل طبقة الفلاحين تعاني من سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ اللحظة الأولى جذبت دعوة لوثر الفلاحين إليها فقد رأوا فيها منفذ للخلاص من ظلم الإقطاع بشكليه الروحي والذهني ورأوا في لوثر زعيما روحيا ومصلحا اجتماعيا ربما يتبنى قضيتهم ويدافع عنها.

ثانيا: إن الإنسان في بداية العصور الحديثة بدأ يهيمن على تقليده الآراء والأفكار الحرة وشرع يستخدم عقله في الحكم على الأشياء، و لم تعد العادات والتقاليد الدينية مقبولة لديه بل أنها قد رفضت، خاصة تلك العادات والتقاليد التي استجدت على المسيحية إبان العصور الوسطى.

[1] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص ص 273-274.

ثالثا: لم يتخذ الإمبراطور فعليا لمقاومة الحركة إلا بعد انقضاء ثلاثين سنة من قيامها، وبعد أن ازدادت قوة الحركة وأنصارها كما أن الدولة الأوربية الأخرى لم تتدخل في شؤون ألمانيا في هذه الفترة بل كل الصراع بين لوثر وأنصاره من ناحية والبابا والإمبراطورية من ناحية أخرى.

رابعا: لقد ادعى لوثر أن ألمانيا ينبغي أن تكون للألمان فحسب ومن هذه الزاوية تعتبر حركة لوثر ذات جانب قومي، فقد رحب الألمان لهذه الفكرة بسبب معاناتهم من التدخل الخارجي لفترة طويلة من الزمن وقد كره الألمان البابا لأنه إيطالي والإمبراطور اسباني وساعد شعور الكراهية هذا على اتفاق العناصر الألمانية حول لوثر وهكذا لم يعد لوثر مصلحا دينيا فقط بل زعيما قوميا أيضا ولهذا نجحت دعوته لأنها دعوة إلى التحرر من السيطرة الأجنبية.[1]

بالرغم من أن مارتن لوثر يعتبر من أهم مفكرين الدين نادوا بالإصلاح الديني إلا أن الفترة التي عاشها لوثر تميزت بظهور كثير من المفكرين والمصلحين الدينيين الذين نادوا بآرائهم في الإصلاح الديني ويمكن أن نذكر.

-أهم دعاة الإصلاح في سويسرا جان كالفن (1509-1564):

يعد من أكبر دعاة الإصلاح الديني من حيث مساهمته في تطوير الفكر السياسي من خلال دعم الحركة بنظام وأفكار منطقية شاملة.

لقد أسس جان كالفن آراءه على ثلاثة مبادئ مماثلة لمبادئ لوثر وهي:

1-الكتاب المقدس هو المرجع الوحيد لكل الأمور الدينية.

2-المسيح وحده هو الذي يشفع للناس عند الله.

[1] ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

- التبرير بالإيمان فحسب وليس الأعمال.[1]

رفض كالفن الأفكار التي نادت باندماج الكنيسة والدولة في نظام واحد إذ اعتقد أن مجال العمل الحكومي في الشؤون الدينية ومجال ذلك العمل في الشؤون الدنيوية مجالات يشغل فيها الواحد منها عن الآخر، ولذلك يجب أن تنظم الكنيسة تبعا لاحتياجاتها الخاصة، وعلى أن تكون مقصورة على الشؤون الدينية ولا تقل الدولة في أهميتها في الكنيسة، فتحافظ على نظام وتحمي الملكية وهذا هو الأساس الذي اعتمد عليه كالفن في دعوته في استغلال المكتبة عن الدولة[2].

.بمعنى أن كالفن فصل بين الكنيسة والدولة لأنهما يختلفان فالكل منهما هدفه واهتماماته اذ على الدولة أن تهتم بشؤونها تمثل حفظ الملكية والأمن والكنيسة تهتم بمجال الدين.

لقد كان الإصلاح الديني أثر هام في حياة العامة حيث حقق الإصلاح الديني البروتستانتي بزعامة **مارتن لوثر وجان كالفن** عدة نتائج وذلك من خلال آرائهما المضادة للكنيسة الكاثوليكية حيث أصبحت السلطة الزمنية من غير قيود السلطة الدينية التي عرفتها العصور الوسطى، وكل ما يمكننا قوله إن كل من كالفن ولوثر قد أيدوا الحكام والسلطة الزمنية وأعطوها مرتبة أعلى، كما أقروا بالطاعة للحكام شرط أن يبادلوهم نفس التأييد حتى وإن لم تظهر أهمية أفكار كل من الرجلين **كالفن ولوثر** إلا أن تجلب فيما بعد وكان لها دور هام وكبير في نشر الوعي وتطوير الفكر السياسي.

* **جان كالفن (1509-1564)**: من أصل فرنسي ولد في "نوايون" Noyon بمقاطعة بسكاردي Picardie مجاز في تحقيق، متقن للّغة اللاتينية متأثر بالبروتستانتية منذ مدة وجيزة،... لهذا السبب، وفي وطنه الأمر الذي دفعه للإفتقاد في سويسرا من أهم مؤلفاته **"مؤسسة الدين المسيحي"** للمزيد أنظر: جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، المرجع السابق، ص22.

[1] ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص47.

[2] محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية، تطور الفكر السياسي، دار الفكر العربي القاهرة، 1419هـ- 1998م، ص 107.

المبحث الثالث: حركة الإصلاح السياسي نيقولا مكيافلي.

في نهاية العصر الوسيط كان يسود صراع بين السلطة الإمبراطورية وبين سلطة الباباوية، وعدم وجود حكومة قوية، حيث سادة في إيطاليا فوضى وعدم الاستقرار وهذا ما جعل الفكر السياسي **مكيافلي** إلى وضع فكر سياسي يكون جديد ومختلفا عما سواه من أجل إعادة بناء إيطاليا ومن هنا يمكننا القول أنّ حديثنا في الإصلاح السياسي وحديثنا عن المفكر السياسي **مكيافلي**[*].

- والسؤال الذي يمكننا طرحه هنا:

*** كيف ساهم الفكر السياسي لدى مكيافلي في تطوير الفكر السياسي في العصر الحديث؟**

- للإجابة عن هذا السؤال وجب علينا أن نقوم بعرض ما يقوم عليه الفكر السياسي لدى مكيا فللي.
- لقد عاش **مكيافلي** تحولا كبيرا في عصر النهضة وكان جزء منها. فقد تعلم ميكافلي أشياء كثيرة من جو مفعم بالثورة والتغيير في عصر النهضة ومن هذه الدروس التي تعلمها نذكر:

1. إنّ الأفكار القديمة والتقاليد ليست صادقة بالضرورة، فكانت الثورة عليها خير عمل يمكن أن يقوم به.
2. إنّ الوعظ والإرشاد لا يصلحان لبناء الدولة، وإنّه لا يمكن الدفاع عن الدول وتأسس قوتها بالكلمات وحدها.
3. إنّ القيم الضعيفة التي تقدمها الديانة المسيحية، لا تصلح لبناء الدولة، وهي تحتاج إلى القوة المعتمدة على الجيش والعامل العسكري.

---

* **مكيافلي (1469-1527)**: ولد في مقاطعة فلورنسة، وشب في عهد الأمير المديتشي، بورنزو العظيم الذي اعتبر العصر الذهبي الإيطالي وكان ميكافلي ينحدر من عائلة تكن العداء لأسرة مديشي، شغل مكيافلي عدة مناصب: أمين سر القنصلية في مدينته وسكرتيرا للمستشارية الثانية لفلورنسا، إلا أن أعتقل بعد عودة الأسرة المدتشية للخكم، وعاش في المنفى في نوع من العوز والفقر؛ وضع ميكافللي عدة مؤلفات منها الأمير وهو أهم أعماله وكتاب المطارحات أو المخاطبات، وكتاب الفنون الحرب كما في الشعر والمسرح. أنظر: علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، ط1، دار الأمان، بغداد، 1436هـ-2015م، ص 121.

4. استفاد مكيا فللي كثيرا من المناصب التي شغلها في فلورينسيا تعلم فنون الحرب والشؤون الخارجية.

5. استطاع أن يفيد من نفيه في كتابه تأملاته حول الدولة، ووضع إيطاليا المنقسم على نفسه سياسيا، وكتب كتابيه **الأمير والمطارحات**[1]. التفتت والانقسام والتشتت التي سادت بلاده في ذلك السافرة، والوسائل اللأخلاقية والذرائع اللادينية، أدوات لتحقيق هذه الوحدة ويعتقد مكيا فللي «**بأنّ إيطاليا لا ولن تتوحد إلا على يد حكومة موناركيا***، **أي حكومة فرد واحد، يتميز بالقوة والجبروت والدهاء، ولذا فلقد أيد النظام المونارکي على أي نظام آخر**»[2].

.بمعنى أن ميكيافللي سعى إلى تحقيق وحدة إيطاليا ورأى أن السبيل الوحيد لهذا هو القوة وتكون على يد حاكم واحد ولا بأس أن يستخدم الوسائل اللأخلاقية والوحشية لتحقيق وحدة الدولة.

لقد رأى مكيا فللي أن «**الإنسان واحد في كل زمان ومكان، وأنّه تأثر في الماضي، ويتأثر في الحاضر، وسوف يضل يتأثر في المستقبل بنفس البواعث والدوافع وأنه تعود على حل نفس المشاكل بنفس الوسائل، وأنّه بطبيعته أناني حقود وخداع، وجبان لا تستثير إلا صناعة، لا تحركه إلا مصالحه ولذا كان على الحاكم ان يقمع تلك النواحي في نفوس الناس وأن يجعل من نفسه شخص مهابا مثيرا لخوف رعاياه، مستشيرا ذاته وحدها دون أن يلجأ إلى استشارة إنسان**»[3].

ما نلاحظه في صدد هذا النص أن مكيا فللي يدعو الحاكم ليكون له هيبة ويخافه الناس وبالتالي يقمع الطبيعة الخداعة والأنانية وخيانة الإنسان.

[1] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص ص 121، 122.

* **المونارکية:** شكل من أشكال لنظام الحكم وترتكز السلطة في يد فرد واحد تسمى أيضا بالملكية.

[2] نقلا عن محمد علي محمد، علي عبد المعطي، المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[3] نقلا عن المرجع نفسه، ص 115.

لقد شعر مكيا فللي بأن فساد السياسة وتدهور العمل السياسي يرجعان بالدرجة الأولى إلى تدخل الأخلاق والى تدخل رجال الدين في مجريات السياسة، ولذا يقصي الأخلاق والدين من دائرة السياسة **ويرى أن النسق السياسي يجب أن يقوم على حقيقتين هما:**

1. **الحقيقة الأولى:** استمدها من الفكر السياسي الإغريقي، وهي تقرر أن الدولة الأسمى صورة من صور التجمعات الإنسانية، وهي من ثم تعلو على أي فرد وعلى أي تجمع، ما دامت قادرة على تحقيق رفاهية أفرادها وحمايتهم.
2. **الحقيقة الثانية:** تقرير اهتمام الذات بشيء أو بآخر، خصوصا المادي منها وهو العامل الرئيسي في البواعث السياسية.

ولقد أكد مكيا فللي على ضرورة تطبيق هاتين الحقيقتين بدون اهتمام بأدنى معايير أخلاقية[1].

ونلاحظ هنا أنّ مكيا فللي يؤكد أشد التأكيد على فصل الأخلاق والكنيسة، ورجال الدين عن السياسة وبهذا فقد أقام قطيعة بينهم.

لقد كان مكيافلي رجل دولة وليس رجل دين ورجل أخلاق وكاتب بغية توحيد إيطاليا الممزقة بالقوة والعنف ورأى أنّ هذه الوحدة لا يمكن أن تقوم بدون القضاء على الفساد الأخلاقي والديني الذي ذاع في إيطاليا ولذا هاجم الأخلاق[2]، ولذا انتقد مكيا فللي الكنيسة القائمة آن ذاك في نقطتين هما:

* **الأولى:** إنّ الكنيسة بسلوكها السيئ قد قوضت العقيدة الدينية.

* **الثانية:** إنّ تدخل الكنيسة بالسلطة الزمنية هو الذي يمنع إيطاليا عن التوحد، أمّا الأخلاق فهو يتكلم عنها في كتابه الأمير وضرورة التخلي عنها، والفضائل السياسية التي يعدها مكيافلي هي:

1. الاستقلال القومي.

[1] محمد على محمد، علي عبد المعطي، المرجع السابق، ص114.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

2. الأمن.

3. دستور، مرتب، بأفضل الصور.[1]

يقول مكيافلي في كتابه الأمير «**إنّني أعتقد تماما أن كل إنسان سوف يوافقني على أنه من خير الأمير أن يستغل من الصفات ما يشاء في سبيل رفعته غير ناظر إلى قيمة أخلاقية أو دينية، فهناك من الفضائل ما تؤدي إلى تدهور وانهيار حكمه، كما أنّ هناك من اللافضائل ما قد تؤدي إلى ازدهاره ورفعته**»[2].

ما أستنتجه من هذا النص أنّ مكيافلي يؤكد على الحاكم ضرورة استعمال كل الوسائل والصفات غير الأخلاقية المشروعة وغير المشروعة من أجل الحفاظ على كيان الدولة لأنّ هناك من فضائل أخلاقية قد تؤدي إلى انهيار الحكم وهناك وسائل غير مشروعة تحافظ على الحكم ويزدهر بفضلها.

إنّ على الأمير أن يكون كريما وبخيلا حسب الحالة، قاسيا وحليما تبعا للظروف، ولكن إذا ما تساءلنا أخيرا للأمير أن يكون محبوبا أو مرهوبا الجانب فإن الإجابة قد تكون أن يكون كلاهما، وعلى الأمير أن يكون بخيلا لأن الكرم يؤدي ضررا بالدولة. ولذا نظر مكيافلي أميره قائلا «**من الأفضل أن تكون بخيلا فهذا يعرّضك للتحقير دون الكراهية على أن تكون مرغما بدافع الحاجة إلى أن تصبح لصا سلابا، مما يعرضك للتحقير والكراهية معا**»[3].

يؤكد مكيافلي على ضرورة مزج الحاكم بين طريقين في الحكم طريقة الدهاء والحنكة وطريقة القتل والقوة. ولذا يقول مكيافلي «**على الأمير الذي يجد نفسه مرغما إلى تعلم طريقة عمل حيوان أن تقليد**

[1] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 126.

[2] نقلا عن: محمد على محمد، علي عبد المعطي، المرجع السابق، ص 116

[3] نقلا عن: محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 140.

الثعلب والأسد معا، إذ أن الأسد يستطيع حماية نفسه من الأشراك، والثعلب لا يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام الذئاب، ولذا تحتم عليه أن يكون ثعلبا ليميز الفخاخ وأسد ليرهب الذئاب»[1].

ومعنى هذا أن الحاكم إذا ما استعمل طريقتين قوة الأسد ودهاء الثعلب سوف يتغلب على الأعداء ويثبت حكمه.

كان مكيافلي معجبا بنظام الحكم الجمهوري الروماني، وفي الوقت نفسه يؤمن بالنظام الاستبدادي، إلا أنه كان يعد الحكم الديمقراطي أصلح الأنظمة، على شرط أن يكون الشعب مستنيرًا ومتماسكا بالأخلاق الفاضلة والدولة مستقرة والأوضاع، أما إذا لم تكن كذلك فهي بحاجة للحكم المطلق، و لم يكن مكيا فللي يثق بالنظام الارستقراطي وبطبقة النبلاء حتى نادى بضرورة إلغاء هذه الطبقة من أجل تحقيق استقرار الحكم.[2]

ونستنتج هذا أن مكيا فللي يؤكد على النظام الديمقراطي إذا كان المجتمع صالحا ومتمسكا بالأخلاق الفاضلة وأن تكون دولة مستقرة وإذ لم يكن في الدولة استقرار، يجب أن يكون الحكم المطلق هو الأصلح لها.

وما نخلص إليه من كل ما سبق لنا ذكره أن كل العوامل السابقة: (حركة نهضة، حركة الإصلاح الديني بزعامة كل من لوثر وكالفن وحركة الإصلاح السياسي بزعامة مكيا فللي)، ساهموا إلى حد كبير في تطور الفكر السياسي في العصر الحديث، وهذا ما يوضحه التاريخ الذي هو في تطور مستمر.

[1] نقلا عن: محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 140.

[2] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص ص125، 126.

الفصل الثاني

الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي عند توماس هوبز

المبحث الأول: الحالة الطبيعية (خصائصها، أسبابها).

المبحث الثاني: الحق الطبيعي والقانون الطبيعي.

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز.

المبحث الأول: الحالة الطبيعية خصائصها وأسبابها عند هوبز

لقد تناول هوبز في كتابه أغلب أفكاره السياسية وخاصة في كتابه الحق والقانون وكذا المواطن واللفوتان (التنين) لقد عنا في كل كتابة عناية كبيرة بالحالة الطبيعية البشرية اذ تعتبر هذه الأخيرة بمثابة نقطة بداية لبناء الانتقال الى الدولة أي المجتمع السياسي. وما دام أن الحالة الطبيعية هي نقطة بداية لبناء الدولة وجب علينا أن نعرف أهم خصائصها وأسبابها.

اتسمت فلسفة **توماس هوبز*** Thomos Hobbes بالطابع المادي الآلي فانعكس ذلك الطابع على مذهبه السياسي ونظريته الأخلاقية، وكانت الهندسة هوايته شدها إليها منهجه الدقيق الذي يعتمد على فكرة «النسق الاستنباطي Déductive system»** ولقد بلغت إعجاب هوبز بهذه الفكرة حدا جعله «يعتقد أنّه في الإمكان حل كل المشكلات عن طريق المنهج الهندسي الاستنباطي»[1].

لقد كانت أنشطت هوبز مشروعا لإدماج علم النفس بالسياسة، وبعلوم الطبيعة الدقيقة فالمعرفة هي شتى أجزاءها كل واحد متكامل، ولهذا جاءت فلسفته تركيبة، بحث تتضمن ثلاثة أجزاء:

---

* **توماس هوبز** Thomos Hobbes (1588-1679) فيلسوف ومفكر سياسي ولد هوبز في ماليسبري عام 1588 لوالد كان قسيسا. وبعد تخرجه في أكسفورد عمل في خدمة اسرة كافنديش. وبين عامي 1608-1610 تنقل بين فرنسا وإيطاليا برفقة ابن اللّورد كافنديش الذي أصبح فيها بعد ابرل ديفونشر، وعندما انشغل بكتابات أدبية، وترجمة كتاب المؤرخ تيرسيد يدس عن الحروب البلوبونزيية. كما كان له صلة وثيقة بفلاسفة عصره، وخاصة فرانسيس يكون، وكان له عدة مؤلفات: عناصر القانون الطبيعي Les éléments de droits وفي عام 1652، أصدر كتابه الشهير اللوفيثان Léviathan الذي احدث ضجة في الساحة السياسية الإنجليزية، واتهامه بالكفر والإلحاد من قبل الملك آنذاك وفراره واستقراره في فرنسا لمدة 11 سنة. إضافة إلى عدة مؤلفات أخرى لا تقل أهمية عن الكتابين السابقين، إذ نجد كتابه في الإنسان، وكذا كتابه المواطن decive وكتابه لفي الجسم Decorp. أنظر: توماس هوبز، اللوفياثان، الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة، تر حبيب حرب، وبشري صعب، ط1، أبو طبي، هيئة أبو طبي الثقافة والتراث كلمة، 2011، ص 09.

** **النسق الاستنباطي**: هو ذلك النسق الذي يبدأ بمجموعة من التعريفات والمسلمات يستنبط منها العقل كل قضاياه ونظرياته بحيث يمكن رد كل نظرية إلى سوابقها من النظريات بحيث يعتمد فيها اللاحق عن السابق دون أدنى خروج عن محتويات النسق.

[1] محمد عي محمد، علي عبد المعطى محمد، المرجع السابق، ص 126.

أولها: يتعلق بالجسم من حيث قواه وطبيعته وحركته؛

ثانيها: يتعلق بالناحية البسيكولوجية المميزة للكائنات البشرية؛

أمّا **ثالثها:** وآخرها فيتعلق بالجسم الصناعي الذي ندعوه باسم المجتمع أو الدولة.[1]

لقد ذهب هوبز إلا أن الحركة هي الحقيقة المتغلغلة تماما في الطبيعة فإذا ما انتقلنا إلى الإنسان لوجدنا أنّ سلوكه بما فيه الإحساس والشعور والفكر ما هو إلا أسلوب من الحركة، حيث تنجم من الدماغ حركة توجه العضو الذي يأمره الدماغ بالتحرك إلى سلوك معين متوافق مع مثير خارجي. والحاكم بالنسبة لرعاياه هو كمركز الدماغ بالنسبة للإنسان هو الذي يضع القوانين، ويوجه رعاياه، يبّصرهم بما تحقق لهم، سلمهم وأمنهم[2].

لم يهتم هوبز وهو يصور "الحالة الطبيعية The state géniture"* الأولى للإنسان. أن يبين مجريات الأمور التاريخية ... ولقد ركز هوبز فقط على الاستنباط العقلي الذي أخذه من الهندسة الإقليدية ومن ثم توصل إلى الدولة المتحضرة عن طريق الاستنباط من حياة الإنسان الأولى وأفعاله.[3]

شبه **هوبز** الدولة بالكائن البشري أي جسم الإنسان بحيث أشار أنّ مركز الدماغ للإنسان هو بمثابة الحاكم الذي يعطي الأوامر والنواهي إلى المحكومين كما يعطي مركز الدماغ الأوامر إلى باقي أعضاء الجسم.

---

[1] محمد علي محمد، علي عبد المعطى محمد، المرجع السابق، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

* **الحالة الطبيعية:** هي حالة الإنسان الغريزية التي كان قبل أن تتكون المجتمعات والحكومات، وهذا المفهوم يستخدم في الفكر العربي تصورا ومعيارا لحالة الإنسان قبل وصوله إلى حالة المدنية وعموما تعني الحالة الطبيعية أن الناس قد عاشوا في حالة طبيعية لا تعرف السلطة ولا القانون ولا السياسة قبل قيام الدولة. أنظر: www.startimes.com/?t=24024589

[3] محمد علي محمد، علي عبد المعطى محمد، المرجع السابق، ص126.

ينفي هوبز الرأي الشائع بأن الإنسان حيوان اجتماعي أو سيد النقد بصورة خاصة لليونان فيقول (إن اليونان يدعون الإنسان حيوان سياسيا... ويتبعهم أكثر في الأخذ بهذا الرأي ويعتبرونه بديهيا ولكنه مع ذلك رأي باطل)[1].

لقد تطرق العديد من الفلاسفة والمفكرين إلى دراسة الطبيعة البشرية على مر التاريخ فمثلا أرسطو يرى أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه فقام هوبز بمحض هذه الفكرة إذ يرى أن الإنسان ينتقل من الحالة الطبيعية إلى الدولة أي المجتمع السياسي مرورا بالحالة البشرية.[2]

إن الإنسان حسب هوبز إذا نظر إليه في حالته الصافية كفرد معزول وفي عدم قابليته الطبيعية للتواصل، يتمتع على كل شيء، بحق عام أو مطلق[3].

حاول هوبز أن يستكشف الطبيعة الإنسانية لما لها من دور في التأسيس في النظام السياسي ونوعه أو يقرر أن الإنسان بطبعهم متساوون في الحقوق وفي هذا الصدد يقول هوبز: «**إنّ المساواة في القدرات تولد عندنا ما يعرف بالمساواة في الأمل يريد أن يحقق نهايات وغايات معينة وهكذا عندما يوجد هناك شخصان يرغبان في نفس الشيء، وهذا ليس في إمكانهما أن يتمتعا به سويا بل يتمتع به واحد دون الآخر**»[4].

والملاحظ هنا أنّ المساواة في الحقوق ورغبة كل فرد في تحقيقه آماله يحدث صدام وصراع، وبالتالي فوز أحد على الآخر.

فالطبيعة حسب هوبز قد خلقت الناس سواسية في قوامهم الجسمية والعقلية، وإن أوجدت في بعض الأحيان أن هناك شخص يبدو أنه اقوى، وكذلك في القوة من الاخرين، فإننا في الواقع لا يوجد ما يبرر هذا

[1] روبرت م-ماكليفر، تكون الدولة، تر: حسن صعب، ط1، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1966، ص36.

[2] جان جاك شوفاليه، المرجع السابق، ص325.

[3] المرجع نفسه، ص 325.

[4] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 132

الاختلاف، بمعنى أن هناك شخص يتفوق على الاخرين في القوة الجسمية والفكرية فاذا ما عقدنا مقارنة بينهما سنصل الى انه لا يوجد اختلاف واسع بينهما.[1]

يرجع هوبز هذا الصراع بين الناس الى ثلاث عوامل رئيسية هي: **المنافسة، انعدام الثقة والعظمة أو المجد.**

حيث نجده يقول في كتابه الشهير اللوفيثان «لقد كانت العلاقات في الحالة الطبيعية بين كل إنسان وكل إنسان آخر قائمة على أساس من المنافسة أو عدم الثقة أو حب المجد»[2].

أولا: المنافسة.

يذهب هوبز إلى أنّ المنافسة هي أحد عوامل الصراع الرئيسة وسؤال: ما الذي قد ينافس عليه؟ قد تكون الثورة أو الوصول إلى المناصب الرفيعة أو غيرها من القوى. بدءا من هذا الصراع إلى شجار عنيف ثم يتحول إلى عداء وحرب وقتال لأن الطرق الذي سلكه المنافس هو القضاء على خصمه بقتله أو قهره أو إخضاعه على أن يحل محله بالاستئصال أو الطرد وهذا طبعا نزاع مع الأحياء أما الأموات فهناك تنافس على مديحهم.[3]

ثانيا: المجد أو العظمة.

يذهب هوبز إلى أن التطلع إلى المجد يعد أرض مصدرا رئيسيا بين الناس ولعل هذا هو السبب في الناس لإيجاد لذة في المحافظة على الصحبة فقد يشعرون بالحزن من أن تكن هناك قوة يخشاها الجميع كما يقول هوبز،

[1] محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونان والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، د ط، دار النهضة العربية، لبنان، 2006، ص 69.

[2] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 134.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأزهر، 1985، ص 313.

والسبب في رأيه أن كل واحد منهم ينتظر من رفيقه أن «**يعطيه قيمة معينة أو يقدره حق قدره**» وهذا القدر هي الدرجة التي يعطيها النفسية وفعل نحو ما يقدره نفسه يريد من الآخرين أن يقدروه[1].

يعرف هوبز "المجد والرفعة"، "الاستمتاع الناشئ من تخيل الإنسان لقواه الخاصة أو قدراته الذاتية ..." غير أن المجد لو على أساس خاطئ من تعلق الآخرين فهو "المجد الباطل" أو الزائف وعلى جانب كبير من الخطورة لأنه كلما زاد أو استمر في نموه أصبح عنيفا أدى إلى ضرب من الغضب المجنون Roye Fruy وهو ما يسمى بالكبرياء أو الزهو أو الغرور الذاتي[2].

ثالثا: انعدام الثقة.

عندما تتضارب المصالح وتتعارض الأغراض بين الناس تنعدم الثقة بين كل فرد وغيره من الأفراد فانعدام الثقة هو المحصلة النهائية للعوامل السابقة ويقول هوبز، سبب انعدام الثقة بين كل فرد وآخر فإنه لا توجد طريقة يضمن بها الإنسان حياته أو يحمي نفسه بطريقة معقولة سوى الاستباق.

ويوضح هوبز أن سبب انعدام الثقة بين الناس عدم وجود قوة أو سلطة رادعة لشرور الغير.

ونستنتج من هذه المصادر الثلاث الرئيسية هي التي تؤدي إلى الصراع والصدام وحالة حرب الكل ضد الكل فالمنافسة هي رغبة كل فرد ضد كل فرد أخر من أجل تحقيق كل مصالح مهما كاف الأمر. أمّا المجد والرفعة فهو محاولة كل فرد في تحقيق المجد.

يقول توماس هوبز: «**من الواضح في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في الرهبة يكونون في الحالة التي تسمى حرب وهي حرب بين كل انسان وكل انسان آخر فان الرب ليست المعرفة فقط بل هي صراع مع الطبيعة لان الانسان في ذلك الوقت المصير مع الآخرين**»[3].

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 315.

[2] المرجع نفسه، ص 318.

[3] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 134.

يوضح لنا النص السابق أن الناس يعيشون في حرب وصراع دائم ومستمر لا تنقطع لعدم وجود سلطة تحكم وتفصل وتردع وتحدد وترهبهم وهذا ما أطاق عليه هوبز حالة حرب بين كل انسان ضد كل انسان آخر.

يقول توماس هوبز «**في حالة كهذه لا مكان للعمل لان ثماره لا تكون مضمونة وبنتيجة ذلك لا زراعة للأرض ولا ملاحة ولا استخدام للسلع التي قد تستورد بالبحر، ولا بناءا ضخما ولا أدوات لتحريك أو إزالة الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة ولا معرفة لسطح الأرض ولا حساب للزمن ولا فنون ولا آداب ولا مجتمع والأسوأ من هذا كله وجود خوف متواصل وخطر موت عنيفا وكون حياة الإنسان وحيدة بائسة بغيضة قاسية وقصيرة**»[1].

ما نلاحظه في هذا النص أنه يرى بأن في حالة الحرب لا مكان للعمل لأن ثماره لا تكون مضمونة ولا وجود للفنون والآداب ولا مجتمع بمعنى عدم وجود المجتمع المتحضر كون الإنسان يعيش فقط من أجل حفظ بقاء من شرور شخص آخر في ظل حياة بائسة ينعدم فيها المجتمع ويعلق البعض على أن حالة الحرب هذه غير موجودة.

ويعلق هوبز عن هذا في قوله «**حينما يقوم برحلة فإن يتسلح ويبحث عن الصحبة الجيدة، وحين يخلد إلى النوم فإنه يقفل أبوابه وحتى عندما يكون في بيته فإنه يغلق خزانته، وهذا مع معرفته أن هناك قانون ومواطنين عامين مسلحين لينتقموا لأي أحد قد يلحق به ما سبب هذا كله، وهل هذا راجع إلى حالة الخوف التي يعيش فيها الإنسان أو إلى الشك في أصدقاءه وأنه يتهم الناس الأخرى الذين هم من طبيعته**»[2]

[1] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 134.

[2] المصدر نفسه، ص 135.

يؤكد وجود حالة الحرب وأن حالة تاريخية موجودة لكن ليست موجودة في كل المجتمعات بمعنى أن هذه الحالة لم تكن عامة.

ولذا نجده يقول «وقد يعتقد بعضه انه لم يكن وجود لزمن أو لحالة حرب كهذه، وأنه يعتقد أن هذه الحالة لم تكن قط مهمة في جميع انحاء العالم، ولكن هناك أماكن عديدة حيث يعيش الناس هكذا الآن. وهكذا فان الشعوب بالوحشية في أماكن عديدة من أمريكا لا يملكون أي حكومة باستثناء حكم العائلات الصغيرة التي تعتمد الوفاق فيها على الشهوة الطبيعية»[1] وما نستنتجه مما سبق ذكره هو أن هوبز يؤكد على وجود حالة الحرب والتي عاشها الانسان في حالته الطبيعية قبل ظهور المجتمعات المتحضرة وهذا راجع الى حالة الخوف والذعر التي كان يعيشها الانسان حيث في الحياة الطبيعية الأولى.

يواصل هوبز موقفه عن حالة الحرب بقوله «ينتج عن حرب كل انسان ضد كل انسان أن لا شيء يمكن أن يكون طالما أن أفكار الصواب والخطأ، والعدل والظلم لا مكان لها هنا حيث لا سلطة مشتركة ولا وجود للقانون. وحيث لا قانون ولا ظلم اذ القوة والفشل هما الفيصلان المشتركان ... وانه لا ملكية ولا سلطة ولا تمييز بين ما هو لي وما هو لك بل ان ملك كل انسان هو فقد ما يمكن الحصول عليه طالما انه قادر على الاحتفاظ به»[2].

بمعنى أن في الحالة الطبيعية هي حياة الغالب كل فرد فيها سعى إلى مصلحته مستعدا أن يقضي على الطرف الاخر لا يوجد قانون او سلطة يخضع لها الافراد تردعهم وبالتالي يعيشون في خوف وخداع وأنانية وقوة ويحصل كل انسان عما يريد بموجب قانون الغاب.

ويمكن حصر خصائص الإنسان في الحالة الطبيعية الأولى، وهي كالتالي:

[1] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 136.

[2] المصدر نفسه، ص ص 136، 137.

1. لم يكن ثم تمييز بين الصواب والخطأ، لقد كان الانسان مدفوعا برغباته وشهواته وثرواته الكامنة فيه، و لم يكن في الإمكان ان نقيس بمعيار ما أخلاقية الفعل أو عدم أخلاقيته لان ذلك المعيار لم يكن قد وجد بعد.
2. لم يكن ثمة تمييز بين ما هو عادل بين ما هو ظالم، فمادام القانون لم يوجد بعد، فل يمكن أن توجد العدالة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليست العدالة وليس الظلم من قدرات الانسان وملكاته مثل الإحساس والانفعال ومن ثم فليس ثمة عدالة طبيعية توجد في الفرد وانما توجد العدالة متى ارتبط الانسان بالآخرين عن طريق الدولة المشروعة للقانون.
3. لم تكن ثمة ملكية محددة تخص فرد واحد لان كل انسان كان يحصل على ما يستطيع أن يحصل عليه من ممتلكات وتظل هذه الممتلكات له طالما استطاع أن يحتفظ بها.[1]

هكذا صور لنا هوبز "حالة الطبيعة" الأولى وهكذا رسم صور الانسان الأول. لقد حول حال الطبيعة حال طمع وأنانية وحرب وكان الانسان منبع الثورة والآثام ... كان يصوب سلاحه دائما تجاه الاخرين وكانت عيوبه لا تفارق مراقبة الاخرين، وكان قلبه مفعما بالخوف والشك والريبة وباختصار لقد كان ذئبا في جماعة من الذئاب.[2]

ويمكننا القول هنا أن حالة الحرب والاضطرابات وعدم وجود طمأنينة وخوف دائم على الذات وحفظ البقاء وفي جو ملئ بالأنانية يعتبر فيه كل فرد انه عدو للفرد الآخر في جو تسود فيه الحيلة والقوة.

من كل ما ذكر في السابق يمكننا أن نستنتج نتائج الحالة الطبيعية مثلما ذكرنا في بادئ الأمر. وهي المساواة في كل شيء.

فيما يملكه أي شخص آخر لذا لا يوجد لا سيد ولهذا تتضارب الأغراض والمصالح بالإضافة إلى نتيجة أخرى في حالة الطبيعة المتمثلة أن في هذه الحالة لا توجد أي حضارة لأن كل إنسان في هذه الحالة هو عدو

[1] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

لفرد آخر لذا هناك فوضى ودمار فقط وكذلك من نتائجها انعدام القوانين والدولة. وهناك نتائج أخرى انتشار الظلم واستبداد الأفراد على بعضهم للتفريق بين ما هو صائب وخاطئ. كما أن لا وجود للملكية الخاصة كل شيء متاح وهناك سيطرة فرد على آخر من خلال القوة.

ما يمكننا قوله في الأخير أن هوبز قد صور لنا الحلة الطبيعية على أنها حالة حرب وفوضى واضطرابات وخوف من الدمار وضياع وخسارة وخوف دائم ومستمر عن الذات وفي هذه الحالة المزرية للحياة التي لا توجد فيها سلطة تحكم وتنظم وتردع شرور أفراد الحالة الطبيعية. كان أفراد في حالة حرب يعيشون أعداء لبعضهم حيث البقاء فيهم للأقوى لا أحد يحترم حقوق غيره.

المبحث الثاني: الحق الطبيعي والقانون الطبيعي

الحق الطبيعي:

لقد حاول هوبز أن يعطي لنا طريقة للخروج من حالة الفوضى والرعب وهذا بهدف الحفاظ على الذات والبقاء وهذه الطريقة هي السلام وهذه الطريقة يقدمها لنا العقل وهذا من أجل محاولة الناس عدم الوقوع في الحالة الأولى.

وهذا ما يبينه قوله «**إن الأهواء التي تجعل الإنسان يميل إلى السلام هي الخوف والرغبة في الأشياء الضرورية لحياة مريحة والأمل بأن يحصل عليها بعملية، ويطرح العقل* بنود مناسبة للسلام قد تتوافق الناس عليها هذه البنود ما يسمى أيضا بالقوانين الطبيعية**»[1].

وما يمكننا قوله هنا أنه علينا أولا نتعرف على ما يسمى الحق الطبيعي والقانون الطبيعي عند هوبز.

- ما هو الحق الطبيعي والقانون الطبيعي عند توماس هوبز؟

يقول هوبز في هذا الصدد «**إن الحق بمقتضى الطبيعة، وهو ما يسميه بوجه عام Jus Natural، وهو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوله وفق ما يشاء هو نفسه من أجل الحفاظ على طبيعته، أو بعبارة أخرى الحفاظ على حياته وبالتالي في أن يفعل كل ما يرى، بحكمه وعقله أنه أفضل سبيل لتحقيق ذلك**».

ويعني هذا أن الحق الطبيعي هو تلك الحرية التي يتمتع بها كل إنسان من أجل الحفاظ على حياته وحفظ بقائه وفق لما يراه عقله لتحقيق هذه الغاية.

---

* **العقل**: أي تقدير الذي يولده الخوف من الموت بفضل الحرب الشاملة، أي حرب كل فرد ضد الجميع وهو يكمن في تصور المستقبل، وفي تقدير –وهو خاص بالبشر-الشروط الضرورية للحصول على منفعة معينة في المستقبل، فالعقل مرتبط بالقوة. أنظر: توماس هوبز، المصدر السابق، ص137.

[1] المصدر نفسه، ص 137.

كما يعرّف هوبز الحرية حيث يكون «**أعني بالحرية وفقا لمعنى كلمة الصحيح، غياب المعوقات الخارجية، وهذه المعوقات قد تذهب غالبا بجزء من قوة الإنسان على فعل ما يريد ولكنها لا تقدر أن تمنعه من استخدام القوة التي بقيت لديه طبقا لما يمليه عليه حكمه وعقله**»[1].

ويقصد هوبز بالحرية عدم وجود حواجز خارجيّة كالسلطة مثلا تعيق حرية الإنسان .بمعنى غياب أي معارضة، وعلى الإنسان استخدام جميع ملكاته العقلة فاستبان له حرية في فعل كل ما يريد وهذا وفق لما يمليه عليه عقله بأنه نافع وصحيح فيحققه.

يقدم لنا هوبز أربعة حقوق أساسية وهي التي يطلق عليها الحقوق الطبيعية Natural Right وهي حقوق موجود لدى كل إنسان بطبيعة أعني أن العقل يفرض وجوها لدى كل إنسان وعلينا التسليم بها وهي على النحو التالي:

أ. **الحق الأول:** وهو حق البقاء أو المحافظة على الذات وهو أساس الذي ينبع منه كل حق أخر وهذا الحق يعتبر غاية.

ب. **الحق الثاني:** يعتبر هذا الحق الوسيلة وهو حق الذات استخدام كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق الغاية.

ج. **الحق الثالث:** يترتب عن الحقين (الغاية والوسيلة) حق ثالث وهو حق الإنسان في تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق هذه الغاية، حق المحافظة على بقائه.

د. **الحق الرابع:** حق الملكية أو وضع اليد أو الاستحواذ على أي شيء أجده أمامي فالملكية هنا مشاعة "الكل يملك كل شيء وبالتالي لا أحد يملك شيء"[2].

[1] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 139.

[2] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز، فيلسوف العقلانية، ص ص 331-336.

ما استخلصه من هذه الحقوق أنها تعتبر بمثابة الضامن الوحيد لكل فرد في أن يكون له الحق في كل شيء وبالتالي لا وجود لي شيء لي وآخر لك، وإنّما الأقوى يأخذ من الضعيف وهكذا دواليك إلى أن ينتمي أحد على آخر وبالتالي انتشار الفوضى والدمار وعدم الطمأنينة وكل هذا يجعلنا مضطرين للبحث على سبل النجاح لذا يقدم لنا هوبز **قوانين الطبيعة التي تتحكم في الإنسان في حالة الطبيعة.**

ـــ والسؤال: ما هي هذه القوانين الطبيعية؟

القانون الطبيعي:

إذا كان الإنسان في حالة الطبعة يعيشوا في حالة حرية وفق للحقوق الطبيعية في اختيار أفعال صالحة وملائمة له فإن القانون الطبيعي معناه وجود حدود للأفعال الإنسانية أولئك للحرية. وهي ما يسميه هوبز خلافا للأصول، بقوانين الطبيعة، إذ هذه القوانين ليست أوامر، وإنما هي تعليمات وقواعد عامة للأخلاقيات التي يكتشفها العقل "المقبول في كل مكان" من أجل منع البشر من التصرف شكل مغاير لمصلحتهم، وإنما من جهة أخرى معاكسة لعدد من شهواتهم التي تدفعهم (المحاباة والغرور والانتقام والسلوكات الأخرى من هذا النوع)[1].

ويعرف توماس هوبز قانون الطبيعة في كتابه الشهير «**إن قانون الطبيعة Les Naturalise هو مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل وبها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يضن أنه يمكن أن يحفظها**»[2].

وتفهم من هذا أن العقل وهو الشرط الضروري والأساسي للخروج من الحالة الطبيعية نحو السلام والأمن عن طريق القوانين التي تحد من تجاوزات حالة الحرب والفوضى.

[1] جان جاك شوفاليه، المرجع السابق، ص 326.

[2] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 139.

ويجدر بنا التمييز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، الحق الطبيعي يتمثل مطلق الإنسان في عمل ما يمكنه عمله بينما القانون فيه جبرية لأن القانون يحدد الأشياء التي يجب أن يقوم بها الإنسان والأشياء التي يجب أن يبتعد عنها. إذا الفارق بين الحق الطبيعي والقانون يتمثل في القانون فيه إلزام بينما الحق الطبيعي فيه حرية.[1]

ولقد صاغ هوبز أول قوانينه وهو ما ادعى أنه بمنزلة قانون الطبيعة حين قال «إن على كل إنسان أن يجتهد في سبيل السلام بقدر ما يملك الأمل في بلوغه، وحين لا يستطيع أن يبلغه بإمكانه أن يبحث عن كل مساعدات وقواعد الحرب ويستعملها»[2].

ونلاحظ أن هوبز يؤكد على كل إنسان في حالة الحرب أن يجتهد في بلوغ هدفه ألا وهو الأمن والسلام والبحث عن كل فرص التي توفرها حالة الحرب ويستعملها.

من القانون الأساسي السابق الذي يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام يشتق القانون الثاني والذي يتجلى في قول هوبز الثاني «**أن على الإنسان أن يكون أيضا مستعدين، أن يتخلى عن حقه في كل شيء بالقدر الذي يراه ضروريا للسلام والدفاع عن نفسه وأن يرضى لنفسه من الحرية إيزاء الآخرين يساوي قدر حريتهم إزاءه ... لكن إذا لم يتنازل البشر الآخرون عن حقهم على نحوها فعل، لا يوجد سبب يدعو أيا كان ليحرم نفسه من حقه فهو بذلك يجعل من نفسه فريسة وهو أمر لا يلزم به أحد بدلا من إعداد نفسه للسلام**»[3].

فقد نص فيه على أن الإنسان يجب أن يسعى إلى السلام طالما يسعى إليه الآخرون وعليه أن يتخلى حينئذٍ عن حقه في استخدام القوة طالما أن الآخرين تخلوا عن هذا الحق، أما إذا أصر الآخرون على استصحاب

[1] محمد محمد بالروين، المرجع السابق، ص77.

[2] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 140.

[3] المصدر نفسه، ص ص 140، 141.

حقهم في استخدام القوة فعلى المرء عندئذٍ أن يحتفظ في استخدامها أيضا، حق أصبح فريسة سهلة هينة لغزو الآخرين[1].

وما استنتجه مما سبق لنا ذكره وفقا لهذا القانون يجعل الناس يتنازلون عن حقهم من أجل تحقيق الأمن والسلام وفي حالة عدم تخلي أحد الأفراد في الحالة الطبيعية عن حقه وجب على الآخرين الاحتفاظ به أيضا.

نظرتنا إلى القانون الأول الذي يدعو إلى التخلي عن حالة الحرب ونزوح وسعي نحو السلام والأمن، والقانون الثاني الذي بحث عن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية.

يمكننا حصر بقية القوانين في النقاط التالية:

فالقانون الثالث: فهو قانون الإيفاء بالعهود: يدعو هوبز فيه إلى ضرورة إلتزام الناس بعهد أو بتفويض جرى بين أفراد الحالة الطبيعية من أجل السلام البشري لأن الكلمات الجوفاء لا تبقينا إلا في حالة حرب دائمة، وحتى من تنشأ العدالة وأصلها لأن حين يتم إبرام العهود والإلتزام بها يكون هنالك معنى للظلم والعدل إذ الأول يعني عدم إنجاز العهود والثاني تحقيقها ويسمى كذلك قانون حفظ الثقة[2]

القانون الرابع: قانون العرفان بالجميل: ويقصد منه أن أي إنسان يحصل على فائدة ما يجب أن يشعر المعطي لها بأنه لن يندم لإرادته الخيّرة هذه، ويعد انتهاك هذا القانون نكران للجميل.

القانون الخامس: قانون الكياسة: وهو القانون الذي يتطلب من الإنسان أن يسعى ويفعل ما يوسعه من أجل أن يكون مقبول من الآخرين، وهو القانون الذي سمح بأن نعيش معا في المجتمع، وينوع من الكفاءة والجدارة ومخالفة هذا القانون تعني أن الإنسان يصبح لا اجتماعيا وعنيدا وهجوميا وتلك مقدمة للحرب.

القانون السادس: قانون الصفح: وهو القانون الذي يدفع الإنسان للعفو عن الاعتداءات الماضية من الذين يشعرون بالندم ولا يرغبون بعودتها، أما من يرغب في الاستمرار في عدائية فهو مخالف أصلا لقانون السلام.

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص ص 154، 155.

[2] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

القانون السابع: قانون عدم الانتقام: وهو يعني ألا ينظر البشر إلا الانتقام بوصفه وسيلة للخلاص من حالة الفوضى، بل يجب عليهم أن ينظروا إلا الخير ويتركوا الشر ويعد الانتقام بوصفه استعادة للمجد أو الإيذاء دون سبب منتج مثير للحرب ومنافاة لقوانين الطبيعة.

القانون الثامن: قانون عدم الإهانة: ويعني أن أي إنسان يجب أن يعلن بفعل أو كلمة أو موقف أو حركة، ازدراءه أو كرهه تجاه الآخر وانتهاك مثل هذا القانون يعد إهانة.

القانون التاسع: قانون المساواة: وهو أن يعترف كل إنسان بالآخر على أنه مساوي له بمقتضى الطبيعة لأن البشر المتساوين يدخلون في حالة السلام بوصفهم مالكين للشروط المتساوية بينهم لتحقيق، وهناك قوانين أخرى كثيرة رأى هوبز لها نسق وتبنى على هذه القوانين التسعة.[1]

ومن خلال ما سبق لنا ذكره يتضح لنا أن هذه القوانين لها هدف وغاية أساسية وسامية بحيث تحقق لنا الأمن والسلام والقضاء على كل أشكال الاستبداد والطغيان والظلم والحرب التي كانت تسود الحالة الطبيعية وهذه القوانين بمثابة الضامن الذي يمهد لنا لإعادة بناء المجتمع السياسي أو ما يسمى بالدولة التي تسودها قوانين ونظام.

- والسؤال المطروح:

كيف يتم الانتقال من حالة الفوضى والحرب إلى مجتمع سياسي تسوده القوانين؟

[1] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز.

إذا كان الإنسان في الحالة الطبيعية يعيش في حالة حرب كل ضد الكل وفوضى ودمار بسعي كل فرد على القضاء على الآخر وخوف دائم ومستمر، فإن الإنسان في الحالة الاجتماعية (مدنية) يعيش في جو من الاستقرار والأمن والطمأنينة حيث يخضع الجميع إلى قوانين وسلطة الحاكم التي تنظم وتردع الطغيان والاستبداد وتهدف إلى الحفاظ على الذات.

- لكن السؤال المطروح هنا:

إذا كان الإنسان في الحالة الطبيعية يعيش في أنانية وحيلة ومكر فكيف له أن ينتقل من هذه الحالة إلى الحالة الاجتماعية؟

حسب هوبز الخروج من هذه الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يكون هذا بموجب العقد.

فيما يتمثل العقد الاجتماعي عند هوبز؟ وما هي أهم ملامحه؟

والإجابة عن هذه الأسئلة المحورية لابد لنا أولا الحديث عن نشأة العقد الاجتماعي وأول من قام به.

1) نشأة العقد الاجتماعي:

لم يكن هوبز هو أول فيلسوف يقيم المجتمع البشري على أساس العقد الاجتماعي وإنما وجدت هذه الفكرة في تاريخ الفلسفة منذ المدرسة الرواقية، ولاسيما الرواقية الرومانية «وعند شيشرون بصفة خاصة، وفضلا عن ذلك فان فكرة العقد»* نفسها مستمدة من القانون الروماني.[1]

* هناك من يرد تاريخ "العقد الاجتماعي" إلى فترة أقدم من ذلك بكثير بحيث يرجع تاريخ الفكرة إلى القرن الخامس قبل الميلاد. السيد المسيح «لقد ظهرت المفاهيم الأولى عن نشوء الدولة بواسطة العقد الاجتماعي عند الفيلسوف الصيني موتزو في القرن الخامس قبل الميلاد وعند السوفسطائين وسقراط وأبي قور... الخ. لكنها تطورت في أكمل صورها القانونين السابع عشر والثامن عشر عند هوبز وجاسندي واسبوزا ولوك وروسو. نظرا لصراع البرجوازية ضد الإقطاع والملكية المطلقة». أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 365.

[1] المرجع نفسه، ص 365.

ثم تطورت الفكرة خلال العصور الوسطى حتى وصلت إلى قمتها في الفترة الواقعة بين عصر الإصلاح الديني والقرن الثامن عشر، ويقال أنّ سبب ازدهارها في هذه الحقبة هو الإصلاح الديني نفسه، فالأقلية البروتستانتية في العالم الكاثوليكي مكنت لنفسها بسبب قبول المفكرين السياسيين في عصر الإصلاح، والأفكار التعاقدية وفضلا عن ذلك النمو التدريجي لفكرة التسامح الديني، ويرجع العقد الاجتماعي إلى فكرة القانون الطبيعي التي ارتبطت بالعقد، إذ بواسطتهما معا تحول الفرد إلى مواطن له حقوق.[1]

كما نجد الحروب الدينية في فرنسا في ستينات القرن السادس عشر وسبعينياته وكذا تمرد الهولنديين ضد حكم الأسبان الذي بدأ عام 1568 أدى ذلك كله إلى تفتيح أفكار التعاقد وتطويرها.

2) مفهوم العقد:

العقد هو اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أفرد تجاه شخص ما أو جماعة وذلك في القيام بالأفعال أو عدم القيام بها، أم من الناحية الفلسفية فيقال عن العقد ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الأطراف أو ما يمكن أن نسميه بالالتزامات والتعهدات المتبادلة.[2]

أما من الناحية القانونية، فهو عبارة عن اتفاق بين شخصين أو أكثر يلزم الكل بمقتضاه أداء عمل من الأعمال لعدة أشخاص، والعقد في الفلسفة الأخلاقية يرتبط حرا بين شخصين أو أكثر وهو مرادف للعهد ومن ثمة فهو إلزام مطلق ومقيد.[3]

3) أنواع العقد الاجتماعي:

هناك نوعان من العقد الاجتماعي وهما كالآتي:

- Ø ميثاق الإتحاد Punctum Unions.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص366.

[2] أندريه لالاند، موسوعة الفلسفية، المجلد A-G، تر: خليل أحمد خليل، د ط، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص 224.

[3] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1912، ص 82.

Ø ميثاق الرعايا مع حكامهم Pantoum Subjections.

أ. ميثاق الإتحاد:

وهو يفسر نشأة المجتمع المدني والدولة بصفة عامة، بالتعاقد الاجتماعي بين الأفراد الذين دخلوا في "عقد" مع بعضهم البعض فتحولوا بذلك من "الفردية" إلى "المواطنة" أعني أنهم أصبحوا مواطنين بعد أن كانوا أفرادا واتفقوا على قبول رأي الأغلبية، فيما تتخذه من قرارات شأن تنظيم أمورهم ويضربون المثل "النموذجي" لهذا النوع من الميثاق الذي يتفق عليه الآباء المهاجرون الذين حلو إلى إنجلترا وأنشئوا أول مستعمرة في "نيوإنجلند" بالولايات المتحدة الأمريكية في 1620 وأعلنوا في العام أنهم على أن يتجمعوا معا في مجتمع المدني.[1]

ب. ميثاق الرعايا مع حكامهم:

مثل هذا العقد لا يكون بين المواطنين بعضهم مع بعض وإنّما المواطنين والحكام على أن يخضع الجميع لشكل معين من أشكال الحكومة والمثل البارز لمثل هذا الضرب من التعاقد هو "الميثاق الأعظم" الذي وقعه الملك جون عام 1215 ووضع فيه لثورة النبلاء وقبل شروطهم وفي أن يخضع لشكل شروط من أشكال الحكومة.[2]

ونلاحظ أن هناك نوعين من العقد الذي يوضح لنا كيفية التعاقد من أجل تأسيس دولة وهذا يكون إمّا تعاقد بين اتفاق الأفراد مع بعضهم البعض أو التعاقد بين الحاكم والرعية (المواطنين) بمعنى الأول يفسر أصل المجتمع أي الدولة والثاني يفسر ويشرح شكل الحكم.

[1] أمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص366.

[2] المرجع نفسه، ص 367.

4) العقد الاجتماعي عند توماس هوبز:

إن تفسير هوبز الخاص للعقد الاجتماعي فهو كما يقول بطرس بحق محاولة لتطبيق منهج جاليليوا «التحليلي-التركيبي» على المجتمع المدني من أجل المبادئ الأساسية التي يفترضها وجوده في حالة إعادة التركيب العقلي للسمات الظاهرة أمامنا وفي هذه التجربة المتخيلة ونجد هوبز يقوم بتجريد خصائص المجتمع المدني الموجود الآن «القانون النظام، القضاء العدالة ... إلى غير ذلك من الأمثلة» فيستبعدها في البداية خاصية وراء خاصية، ثم يعيد تركيبها من جديد لوصفها استنباطات من مسلماته ومصادراته الأساسية.[1]

فالعقد حسب هوبز فيعتقد بضرورة التفويض لبعض الحقوق من أجل حفظ أمن الإنسان وهذا التفويض هو ما يسميه العقد، وهو يعني محاولة جادة للخلاص من الحياة البائسة التي تقترن بالحرب في حالتهم الأولى وذلك إنما يتم باحترام القوانين الطبيعية السابق عرضها يتم ذلك بوجود قوة فعلية تنظم الحياة للناس وتجعلهم يحترمون تعاقداتهم وعهودهم ومواثيقهم خوفا من العقوبة.[2]

فطبيعة الإنسان كما يراها هوبز ليست كما شاع الرأي أن الإنسان اجتماعي بطبعه أو مدنيا، إن النحل والنمل وغيرهما من الحيوانات اجتماعيا بالطبع «**اتفاق هذه المخلوقات فيما بينها اتفاق طبيعي وأما اتفاق البشر مع بعضهم فلا يمكن أن يكون إلا تعهديا أي مصطنعا**».[3]

.بمعنى أن الاتفاق الحاصل بين الكائنات هو انسجام تلقائي غريزي في حين الاتفاق بين البشر فهو إيرادي.

- دلالة العقد عند هوبز في كتابه اللّوفيثان حيث يقول: «**إن الأمر يتعدى مجال الرضى والوئام، إنها واقعة لكل في شخص واحد ناتج عن اتفاق كل واحد من كل واحد بشكل كما لو أن كل فرد يقول لكل**

[1] أمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 368.

[2] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 137.

[3] رويرت م -ما كليفر، المرجع السابق، ص35.

فرد أفوض هذا الإنسان أو هذا المجلس من الناس وأتخلى لصالحه عن حقي في حكم نفسي بشرط أن تتخلى أيضا عن حقك لصالحه وتفويض كل أعماله بنفس الطريقة».[1]

ما نلاحظه هنا أن هوبز يرى أن تفويض الأفراد يكون لإنسان أو هيئة من أجل تأسيس الدولة والتفويض.

يقول هوبز: «**إننا نقرر أن قيام الدولة يتم حين توافق وتتعاقد الأغلبية أو كل فرد مع كل فرد آخر على أن يتنازلوا عن حقوقهم لشخص أو هيئة في مقابل منحهم السلام والحماية**»، وهاهنا يقول كل فرد لكل فرد آخر «**لقد أعطيت السلطة، وتنازلت عن حقي في حكم نفسي إلى الشخص أو تلك الهيئة على شريطة أن تعطيه أنت نفس الحق الذي يخصك والسلطة في كل فعل يقوم به».**

وإذا ما تنازل كل فرد عن سلطته وعن حقه في حكم ذاته إلى ذلك الشخص الذي اختاروه لكي يمثلهم جميعا، تكونت الوحدة الحقيقية أو الدولة، حيث تظهر إرادة واحدة للدولة تذوب فيها كل إرادات الأفراد وهي إرادة وقوة الحاكم.[2]

وهذا يعني أن يتحد جميع البشر في شخص واحد أو هيئة واحدة وهذا الأمر يفرز شخصية عامة تملك القوة والإرادة منبثقة من الإرادات الجزئية التي اتفقوا على أن يخضعوا لها.

يقول هوبز «**... إن أغلبية من البشر تصبح شخص واحد عندما يمثلهم رجل واحد أو شخصية واحدة بحث يحصل هذا بموافقة كل شخص بمفرده من هذه الأغلبية**»[3].

ويميز هوبز بين نوعين من الشخص، الشخص الطبيعي والشخص الصناعي حيث أعلن هوبز في كتابه اللوفيتان حيث قال: «**كلمات وأفعال أشخاص اصطناعية معينة تنتسب إلى الذين يمثلون الشخص أذن**

[1] توماس هوبز، المصدر السابق، ص165.

[2] محمد عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، ص 132.

[3] توماس هوبز، المصدر السابق، ص166.

الفاعل، والذي تنتمي إليه الأفعال والكلمات وهو المصدر في هذه الحالة الفاعل له الولاية تلقاها من أجل التصرف لأن الذي يسميه المالك لما يتعلق الأمر بالبضائع والأموال، يسمى المصدر لما يتعلق الأمر بالأفعال»[1].

وما نخلص إليه هنا أن الشخص الطبيعي هو المصدر أما الشخص الصناعي هو الفاعل، والمعلوم هنا أن ليس كل الكائنات مصدر لأن هناك كائنات أخرى تفتقد للعقل الذي هو منبع وأصل المصدر.

كما أن العقد حسب هوبز هو تصرف إرادي يجبر عليه الأفراد من قبل، ولأي شخص لكنهم مجبرون عليه بحكم الطبيعة وحكم العقل[2]. توصل هوبز بذلك إلا أن الحياة السياسية تختلف اختلافا واضحا عما كان يعيشه من قبل حيث تتميز بالهدوء والنظام والتحضر وفيها يكون المجتمع متفتح على بقية العالم، ومتطلعا نحو معالم التقدم والازدهار وهو الجزء الرئيسي في الفلسفة السياسية عند هوبز أي الوصول إلى مجتمع أساسه السلم والأمن وفي مثل هذه الحالة تزول كل أسباب الحروب والخراب وتصبح كل الأمور بيد شخص واحد وهو الحاكم.[3] كان الإنسان في حالة حرب ومن خسارة موت من أجل حماية الفرد وجدت السلطة لضمان بقاء الأفراد واستمرار وجودهم.

وتوصل بذلك هوبز إلى أن حالة العقل الاجتماعي كانت نتيجة الخوف الذي كان يطارد الإنسان في الحالة الطبيعية وذلك لانعدام الثقة بين الأفراد. وليس بدافع اجتماعي، واستخلص إلى أن الحاكم يجب أن يتمتع بالسلطة المطلقة ما دام الناس يسعون إلى تأسيس الدولة أو الحكومة وذلك عن طريق تنازلهم عن جميع حقوقهم

[1] توماس هوبز، المصدر السابق، ص272.

[2] المصدر نفسه، ص 142.

[3] علي عبد المعطي، علي حنفي محمود، وآخرون، نظم الفكر الغربي، المرجع السابق، ص 129.

الطبيعية، وما على الملك سوى توفير الأمن والسلام لهذا الكيان الصناعي وضمان استمراريته العادية الخالية من كل الشرور.[1]

يقول هوبز «**أعني أن يخرجوا بأنفسهم من تلك الحالة المرعبة، حالة الحرب التي هي نتيجة مباشرة لخضوعهم لانفعالاتهم الطبيعية عندها لا يكون هناك قوة تجبرهم على مراعاة القوانين الطبيعية التي سبق أن ذكرناها**»[2].

الإنسان لا يستطيع أن يسترد ما أعطاه للحاكم، كما أن الحاكم غير ملزم قبل الناس بشيء لأنه لم يكن طرفا في العقد اللهم إلا توفير الأمن لهم وبما أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد فإنه من ثمة لم يتنازل عن حقوقهم الطبيعية ولا عن حريته بل احتفظ بهما ومن هنا فإن له أن يفعل ما يشاء.[3]

يحدد لنا هوبز إشارات للعقد الاجتماعي في قوله: «والإشارات إلى اعقد قد تكون بينة أو يستدل عليها، الإشارات البينة وهي كلمات تقال مع فهم ما تشير إليه، وتكون هذه الكلمات في صيغة الحاضر أو الماضي مثل"أهب" "أعطي" "وهبت" "أعطيت" أريد أن يكون هذا لك وفي صيغة المستقبل مثل "سوف أهب" و"سوف أعطي"...»[4].

5) ملامح العقد الاجتماعي عند تومس هوبز:

1. المشتركين في هذا العقد هم الأفراد وليس الجماعات من أي نوع وليس الناس بالمعنى العام والغامض، وليست أي سيادة كائنة ما كانت... إن الأفراد وهم متساوون في الحقوق الطبيعية، يتفقون ويتعاقدون عن

[1] فؤاد كامل، وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مر: زكي نجيب محمود، د ط، دار القلم، بيروت، لبنان، د ت، ص 505.

[2] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 370.

[3] محمد عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 133.

[4] توماس هوبز، المصدر السابق، ص 143.

التنازل عن الحقوق لشخص أو هيئة حاكمة ولكن هذا الشخص نفسه أو تلك أولا تكون مشتركة في التعاقد.

2. يجب أن نلاحظ أن الخضوع لصوت الأغلبية التي عينت السلطة يكون مادة رئيسية في ذلك العقد، ومن ثم فليس هناك أدنى أهمية لمعارضة الأقلية بل للحاكم كامل السلطة في القضاء عليهم دون أن يكون لفعله هذا أدنى مسحه لا بشر عنه.

3. إن غاية المتعاقدين وهو تحقيق الأمن الداخلي، ومقارنة الخطر الخارجي مادة رئيسية من سوء العقد، ويجب أن تكون تلك الغاية وهي الشرط الأساسي في الوجود الدائم للدولة.[1]

ولكن الصيغة التي وضع فيها هوبز العقد لم ترق لمن جاء بعده من المفكرين، فانتقده الكثيرون لأنه أخضع الرعايا إخضاعا مطلقا من المفكرين للحاكم، ولم يترك لهم أي حق تجاهه ولا يمكن للناس أن يرضوا مثل هذا الخضوع الأعمى، ولا أن يكبتوا على أنفسهم المذلة في عقد ينزع عنهم جميع حقوقهم ويسلمها لفرد أو هيئة، هذه الحقوق هي كلها كما قال جون لوك* «**أضخم من أن يمتلكها أي إنسان**» فأحرى بالرعايا أن لا يرتضوا مثل هذا العقد وأن يفضوا عقدا يعطي فيه الحاكم حقوقا كما يفرض عليه واجبات.[2]

يقول Moxey معقبا على فكرة العقد الاجتماعي «**إن المجتمع السياسي تنظيم على فكرة العقد الاجتماع، الذي اضطر الناس على الموافقة عليه لكي يهربوا من حالة الحرب والبؤس والحاكم ليس**

[1] محمد عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 134.

* **جون لوك (1632-1704)**: في مدينة رنجتون بإنجلترا وتلقى تعليمه الأولي بمدرسة وستمنسترا، والجامعي بكلية كنيسة المسيح بأكسفورد وفي عام 1667م أصبح طبيبا ثم وزيرا للعدل، وانخرط في العمل السياسي ممقلا لمصالح الطبقات التجارية والرأس مالية ومعظم أعماله ظهرت في غضون سنوات قليلة بعد سنة 1688 ومؤلفه الرئيسي في فلسفة النظرية " مبحث في فهم الإنساني" وأنجز سنة 1687 ونشر سنة 1690 ورسالة الأولى في التسامح. أنظر: عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1948، ص 373.

[2] روبرت م- ماكليفر، تكوين الدولة، المرجع السابق، ص 34.

مشتركا في هذا العقد، ولكنه مزود مع ذلك بالسلطة والقوة والسيادة التي تجبر المشتركين في العقد على تحقيق مواده ... وتمنع الأفراد من ممارسة حريتهم الطبيعية التلقائية»[1].

ما نخلص إليه من خلال ما سبق لنا ذكره أن اجتماع البشر كان بموجب إبرام عقد اجتماعي يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم لصالح قوة أو مصلحة مشتركة وهذا يعني أن الأفراد لم يكونوا اجتماعيين بطبعهم وإنما قوة العقد الاجتماعي هي التي تؤسس السيادة وبالتالي هي مشروعية السلطة تستمد بصورة واضحة من فكرة العقد الاجتماعي وهذه الأخيرة هي التي تؤسس لنا المجتمع المدني وهذه يعني أن ميلاد العقد الاجتماعي هو نفسه ميلاد الدولة أو اللوفيثان عند توماس هوبز.

[1] محمد عبد المعطي محمد، محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 134.

الفصل الثالث

المجتمع المدني في فكر توماس هوبز

المبحث الأول: سلطان الدولة (اللوفيثان).

المبحث الثاني: أنظمة الحكم.

المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند توماس هوبز.

المبحث الأول: سلطان الدولة (اللوفيثان)

إن الاجتماع حسب توماس هوبز لم يكن اجتماعا عبثيا بل هو سلوك صدر عن البشر بعد تفكير عقلي فكان بمثابة الحل الأوحد للخروج والحد من مساوئ وشرور الحالة الطبيعية من فوضى وبطش وحرب وأنانية الانتقال إلى المجتمع المدني يسود فيه الأمن يحفظ فقاء الإنسان ووجوده وهذا لا يكون إلا وفق إبرام عقد إجتماعي وهو الأساس الشرعي والوحيد الذي يؤسس السيادة (Souve Raignity) وبهذا تكون السلطة العليا* لصالح فرد واحد وهو الحاكم.

- والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:
- **فيما تتمثل السيادة عند تومس هوبز؟**

والإجابة على هذا السؤال الجوهري في الفكر السياسي عند توماس هوبز لابد من عرض مفهوم السيادة وفي ماذا تتمثل هذه الأخيرة في الدولة اللوفياتان**.

قبل أن نشرع في الحديث عن مقصود بالسيادة عند توماس هوبز لا بد أن نبين أن السيادة كما تصورها هوبز تعتبر مثلها مثل الدولة اللوفيتان فهي مصطنعة وليست طبيعية هذا ما يظهر لنا في مستهل كتابه اللوفيتان نزعة المادية التامة ويقول الحياة ليست شيئا إلا أن تكون حركة الأطراف وبالتالي فالآلة ذاتية الحركة

---

* **السلطة العليا:** وهي قوة عملية تجيز من خلالها سلوك شخص أو هيئة مقرين من خلالها بموافقتها على ما يفعل.

** **اللوفيثان:** يطلق هوبز على هذا المصطلح عدة مصطلحات أخرى الدولة، إله فان، التنين...إلخ.

وهو لفظ عبري يصف وحشا بحريا هائلا يقهر كل الوحوش الأخرى، ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته، ويبث الرعي فيها، ولا توجد قوة في الأرض تعادل قوته، كما جاء في سفر أيوب وهو يصف "التنين" التالي: "إذا فتح ناه، جدت دائرة أسنانه مرعبه ... بحكمة مضغوطة الواحد ملتصق بالآخر حتى أن الريح لا تستطيع الدخول فيها إذا عطش بعث نورا، عيناه كهدب الصباح، من فيه تخرج مصابيح شرر نار تناير منه... ولهيب يخرج من فمه... في عنقه نقيت القوة وأمامه يدرس الهول... وهو الملك على بني الكبرياء" سفر أيوب 14-22.

وهكذا فإن اللوفيتان هو وحش اسطوري يجري وهو الدولة في اعتقاد هوبز. أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص382.

اصطناعية والدولة والتي يدعوها لوفيتان هي ابتكار الصناعة وهي في الواقع إنسان صناعي ويقصد بهذا أكثر من التناظر الوظيفي ويتحقق بشيء من التفصيل والسيادة وهي نفسها اصطناعية[1].

إن المقصود بالسيادة "Sovereignity" ذلك الفرد أو تلك الهيئة الذي أو التي تملك سلطة الإرادة التي تنازلت عنها الأغلبية له أو لها في مقابل منح تلك الأغلبية حياة أمنة مطمئنة[2].

بمعنى أن ذلك أتفاق بين البشر في اختبار فرد (الملك) أو هيئة تكون لها السيادة، تحكمهم وتمارس السلطة عليهم وهذا من أجل هدف واحد والحد من الحالة الطبيعية ومحافظة على البقاء وهذا ما تكفل به الدولة Commcen Wealth.

وهكذا تظهر الدولة كشخص "إن الجمهور الغفير يؤلف شخصا واحدا عندما يمثله إنسان أو شخص واحد بشرط أن يكون ذلك برضا كل واحد على حدة من أولئك الذين يؤلفونه" وعلى هذا فإن اللوفيتان مظهر عملاق عنهم. وينبغي أن نلاحظ نزعة التشبيه بالإنسان هذه الدولة ضخمة بلا شك إلا أنها تحفظ بوجه إنساني اسمح نسبيا فالدولة هي مجموع المصالح الخاصة يجب عليها أن تدافع على المواطن فالمواطن لا يتنازل على حقه لدولة إلا لتحميه وتفقد الدولة مسوغ وجودها إذا لم يتوفر الأمن[3].

بعد أن يسلم جميع الناس سلطاتهم الفردية إلى سلطات المطلق (الدولة) يصبح المصدر الوحيد للقانون والتشريع ولا يغدو القانون بعد ذلك سوى تعبير صريح عن إرادة الحاكم المطلق، وتبرير ذاتي لتصرفاته في الحكم والإرادة والقضاء وهنا يظهر جانب المصلحة في فكرة دولة لدى هوبز في أن الأفراد تنازلوا من أجل مصلحة واحدة وهي الأمن.

[1] برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص 91.

[2] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص134.

[3] جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ج2، توناجي الدراوشة، ط1، دار التكوين للتأليف والنشر، 2010، ص450.

إذا ما فزع الناس من هذا التصور المخيف لسلطان الطاغية المطلق الباطش، فإن هوبز يعود ليذكرهم بأنهم كانوا بين خيارين اثنين لا ثالث لهما على الإطلاق: فغما حالة الفوضى الذريعة الضاربة الأطناب، حيث لا توجد حكومة ولا سلطة تردع الناس، وأما الحكومة الطغيان القاسي التي ترسي أسس الأمن الراسخ وتكبح عدوان الظلمة الفالتين[1].

ما نلاحظه هنا أن الحاكم هو صاحب السيادة والسلطة العليا ومهما كان حكم استبدادي فهو أحسن من الحالة الأولى للإنسان بحيث يوفر لهم الأمن والاستقرار وحفظ النفس.

إن السيادة حسب هويز تكون مطلقة ولا يجوز الإعتراض عليها، أو سحب الثقة منها، أو عدم إطاعتها من قبل أي فرد، وهي تدعم ذاتها بقوة رهيبة وبوسائل متفاوتة تؤهلها للقيام بواجباتها وتحقيق أهدافها في السلام والأمن والابتعاد عن شرور الحالة الطبيعية[2].

كما يلاحظ أن مفهوم السيادة عند توماس هوبز هو مفتاح نظرياته عن "الحكومة وعن القانون Govern ment and law" وهوبز لم يتميز على الإطلاق بين السيادة وبين الحكومات كما فعل بودان*؛ ذلك لأنه رأى أن كل الصفات الجوهرية والأساسية التي ترتبط بالوجوه السياسية برمته إنما ترجع إلى السيادة وتمكن فيها.

فهنا لا وجود مجال أيا كان لحكومة صغيرة محدودة السلطات ومقيدة الصلاحيات، وإنما هي الحكومة الشاملة العاتية التي تحتكر كل مصادر القوة السياسية والقانونية، وتسخرها لبسط الأمن، وتضرب بيد من

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 157.

[2] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص135.

* **بودان (1530-1596)**: ولد في أنجر، هو قانوي وفيلسوف سياسي فرنسي وعضو في برلمان باريس وأستاذ قانون في تولوز واشتهر بنظريته السياسية عن السيادة. أنظر: www.marefa.org/index.php/

حديد عل أيدي المخالفين، وفي اعتقاد هوبز فإن الناس (العقلاء) لا بد سيختارون العيش تحت ظل السلطان مهما كان رهيبا مرعبا لأن نتائج الفوضى والعيش من دون وجود حكومة هي أفظع من ذلك بكثير[1].

ويؤكد هوبز على أن السيادة يجب أن تكون في يد رجل واحد لآنها إذا انقسمت ضعفت وإذا ضعفت تزول وإذا توزعت فسدت وما بين ويؤكد هذا هو الواقع الذي شهدته إنجلترا وكان سبب في اندلاع حرب أهلية أن الملك "شارل الأول" عوض أن يحفظ بالسيادة الكاملة أتاح للبرلمان بموافقته على عدم حله في هذا الصدد يقول هوبز: « **يقول هوبز إن الحرب الأهلية الإنجليزية حدثت الآن السلطة توزعت بين الملك وبين اللوردات ومجلس العموم وتسمى السلطة العليا سواء أكانت رجلا واحدا أو مجلسا أو ملك، وسلطات الملك في نظام هوبز غير محدودة فله حق الرقابة على كل تعبير عن الرأي**»[2]، وتفهم من ذلك أنه لا مجال عند هوبز للحديث عن تقسيم السلطة –تجزئة السيادة-لأن هذا التقسيم معناها القضاء على الدولة.

يؤثر هوبز المكية بيد أن كل حجة المجردة قابلة لانطباق على حد سواء على جميع شكاوى الحكومة التي تكون فيها سلطة عليا غير متقيدة بحقوق شرعية لهيئات أخرى، فهو يمكن أن يحتمل برلمان وحدة، ولكنه لا يحتمل تقسم فيها بين الملك والبرلمان[3].

كما أن العقد الاجتماعي يلزم في حقيقة الأمر الجميع بألا يقاموا إرادة السلطة صاحبة السيادة ... ويظهر أن الدقة في الحياة السياسية التي تناظر الدقة الرياضية في مسائل النظرية هي بالنسبة لهوبز دقة مشروعه وكما ألا تجود خلافات في الرياضيات، فكذلك كان يأمل بصورة فاضحة في ألا توجد الخلافات والنزاعات

[1] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 157.

[2] برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص95.

[3] المرجع نفسه، ص ص 94-95.

السياسية التي فرقت باستمرار سلام العالم السياسي عن الطريق استنباط دقيق من العقد الاجتماعي لحقوق وواجبات صاحب السيادة والرعية[1].

إن الغاية التي جاء من أجلها العقد الاجتماعي هي تحقيق الأمن والطمأنينة في نفوس البشر ولا يكون هذا الأمن إلا عن طريق قوانين تسود المجتمع تردع كل من يخطئ وهذا ما تكفل به الدولة وهذا ما يجعلنا نبين وواجبات حقوق صاحب السيادة والرعية:

إجمالا يعود للسيد أن يفعل كل ما هو ضروري من أجل أن يوفر لرعاياه الخير الوحيد ... وهو السلام. فمقابل هذا السلام نقل البشر الطبيعيون كليا وبشكل لا رجع فيه (مع التحفظ الذي تعرفه) حقهم العام. وهكذا استلم السيد، أكبر سلطة يمكن للبشر أن ينقلوها لإنسان آخر: إنها سلطة مطلقة وغير محدودة، ويجب أن تكون كذلك ليكون المجتمع المدني قابلا للحياة حسب اعتقاد هوبز أكثر حزما، وعليه فإن السيد وهو الذي يعود له من الآن فصاعدا أن يقرر قطعا ما هو الخير والشر والعدل والظلم وما لك وما لي، وكذلك يقوم بدور الشرطة الفكرية أي المتعلقة بالآراء والمذاهب وكذلك بدور الشرطة المسماة بالروحية[2].

هوبز يقول **"السيد الحاكم هو المشرع وهو حر في أن يصدر ما يشاء من قرارات والقوانين ما دام يعتقد أنها في صالح الجماعة، وليس للإنسان الحق في الادعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم، لأنه سبق أخوض هذا الحاكم في إصدار ما يشاء من قرارات، ومن ثم سوف تكون "الضحية" هي نفسها صانعة للظلم الذي لحق بها. وبالمثل لأحد في المواطنين معاقبة السيدة الحاكمة بطريقة مشروعة لأن سيكون في هذه الحالة قد عاقب الحاكم على فعل قد خوله نفسه يقوم بها"**[3].

[1] جوزيف كروبسي، ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية، تر: محمود السيد أحمد، ج1، د ط، مر: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 587.

[2] جان جاك شوفاليه، المرجع السابق، ص 331.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 381.

ونفهم من هذا النص السابق لنا ذكره أن للسيد الحاكم السلطة المطلقة والتي تعطي له مجمل الحق في إصدار مجمل القرارات والأوامر التي نمن شأنها تحفظ الأمن والأمان للرعية جميعا وأن للرعية ليس لها الحق في المعارضة على قرارات السيد الحاكم أو حتى الادعاء على أن قرارات وأوامر السيد الحاكم، ذلك العقد الاجتماعي قد أعطى للسيد الحاكم الحق في فعل ما يريد وإصدار ما يشاء وبالتالي لا يمكن لأحد من الرعية القول أن الضحية وأن المظلوم من طرف السيد الحاكم لأنه في هذه الحالة سيكون الضحية هو نفسه الصانع للظلم بمعنى من يدعي الظلم من طرف السيد الحاكم فإنه يظلم نفسه فقط لأن السيد الحاكم لا يمكن أن يعاقب وليس هناك أي قاضي يمكنه معاقبته وبالتالي لا أحد يمكنه أن يتهم أن السيد الحاكم قد تسبب بالضرر أو الأذى للرعية.

إن السيد الحاكم هو الذي يسن القانون ويلغيه... وهو حر في إزاء القوانين. إن أي شيء يخرج من القانون لا يمكن أن يعتبر ظالما. وأي قانون لا يمكن أن يتهم بالظلم، لأنه يصدر عن السيد الحاكم، ولأن كل ما يفعله السيد يجب افتراض أن يضمنه ويعترف به كل عضو من أعضاء الشعب، كما لو كان هو الذي فعله: "إلا أ، ما يريده أي شخص لا يمكن أن يقول عنه أنه ظالم لهذا هو القانون (الوضعي، كما يقال في أيامنا هذه) القانون الذي عرفه هوبز بأنه شكل خاص، كلام ذلك الذي يأمر الآخرين، بموجب حق عام، إن هذا الكلام هو الذي أصبح القاعدة الوحيدة للعدل والظلم، للصواب والخطأ[1].

نفهم من هذا أن للسيد الحاكم الحق في اصدار القرارات والتي تعتبر حسب هوبز قانون يجب إتباعه من طرف الرعية فالقانون هو أساس العدالة والظلم والصواب والخطأ وبالتالي لا يمكن أن يلام السيد الحاكم على أفعاله لأن له السلطة مطلقة.

كما أن صاحب السيادة ليس ملزما بأن يطيع القوانين المدنية. لأنها هي أوامره فقط، ويستطيع أن يعفي عن نفسه منها كيفما يشاء ولا أحد يستطيع، يدعي أي حق من حقوق الملكية ضده لأن هذه الملكية

[1] جان جاك شوفاليه، المرجع السابق، ص 331.

مستمدة من القوانين؛ لأي من إرادته ومعارضة إرادة صاحب السيادة في أي حال من الأحوال ستكون معارضة لأساس الملكية.

وهذا ما عبر عنه هوبز في قوله "كما كانت الغاية من قيام الدولة هي نشر السلام والدفاع عن الناس، ولما كان من له الحق في تحديد الغاية له الحق في تحديد الوسيلة أيضا. فإنه يترتب على ذلك أن يكون للشخص الحاكم، أو لمجموعة الأشخاص صاحب السيادة، الحق في الحكم على وسيلة السلام والدفاع في آن واحد، وفي تحديد العقبات والإضرابات أيضا، وتعيين الطرق التي لا بد من اتباعها للسلام والأمن حتى نمنح النزاع. داخل البلاد والأداء خارجها ..."[1].

ويضيف هوبز مفسرا هذا الحق المطلق في شيء من التفصيل "يلحق بالسيادة أن يكون حق الحاكم تحديد الأفكار والآراء والمبادئ ولنظريات السيئة المكروهة، والمبادئ والأفكار الصالحة المؤدية إلا السلام والتي ينبغي أن تنتشر بين الناس وتحديد من يكون موضع ثقة للتحدث مع الناس في أي المناسبات والظروف ومن الذي سوف يفحص نظريات الكتب قبل نشرها. لأن أعمال الناس تصدر عن آراء، والآراء السليمة الموجهة هي التي تقود أعمال الناس وتفضى الى السلام أو تحقيق الوئام..."[2].

إن الحكم الجيد للبشر الذي يستهدف تحقيق السلام والوئام فيما بينهم يرتكز عل الحكم الجيد للرأي لهذا فإنه يعود للسيد أن يحكم في حسنات ومساوئ هذا المذهب أو ذاك، متحفظا لنفسه بحق نشر المذاهب الصالحة بنشاط، وحظر المذاهب الخاطئة، مصدر التمردات بشراسة وينتقد هوبز في هذه المناسبة الجامعات لأنها تجهل فن غرس الآراء السليمة[3].

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 381.

[2] المرجع نفسه، ص 382.

[3] جان جاك شوفاليه، المرجع السابق، ص 331.

.بمعنى أن هناك بعض الأفكار والآراء التي يمكن أن تأثر وتهدد أمن الدولة والرعية كبعض المظاهر التي تدعو إلا إجازة للرعية قتل الطاغية وتدعو إلى معارضة السلطة الحاكمة والتمرد والعصيان من طرف الرعية وتسعى إلا تخريب بين المجتمع، ولهذا كان من مهام السيد الحاكم وضع حد للبلبلة والآراء والمذاهب الفاسدة ما دام له حق وحده في حق الرقابة على كل الآراء والمذاهب التي تدعو إليها الجامعات وبالتالي وحده الذي يحق له الفصل ما إذا كانت هذه الأفكار المذاهب صالحة وإلى السلام والأمن أم أنها فاسدة وتهدد أمن الدولة.

فضلا عن ذلك فإن السيد الحاكم هو الذي يستمع إلى المنازعات ويفضل فيها طبقا للقانون سواء كان هذا القانون مدنيا أو قانون طبيعيا إذ بدون تنظيم التقاضي والفصل بين المنازعات لن يتحقق حماية المواطن من ظلم الآخرين، سوف تكون القوانين المنظمة "ملكي وملكك" مجرد عبث لا طائل تحته، وسوف يتحول كل فرد مرة أخرى إلى حماية نفسه بطريقته الخاصة مما يناقض الهدف الأول من إقامة الدولة.[1]

.بمعنى أن من واجبات السيد الحاكم هو فك النزاعات وفصلها من خلال ممارسة القضاء والقانون وإن غاب الواجب من طرف صاحب السيادة يرجع الناس إلى نفس الحالة الأولى وبالتالي سعى كل فرد في محافظة على ذاته وحمايتها بطريقة التي يراها مناسبة. يضيف هوبز أن السيادة حقوق أخرى: حق السيد الحاكم في شن الحرب وعقد السلام الذي يشمل حق فرض الضرائب، وإجبار المواطنين على أن يتسلحوا من أجل الدفاع عن وطنهم إلى صاحب السيادة، لأن يجب أن تكون في أدي السلطة نفسها التي يمكن أن تعاقب أولئك الذين لا يريدون أن يطيعوها.

يقول هوبز **"للسيادة الحاكمة الحق في اعلان الحرب وعقد السلام حسب ما تراه مع الأمم، أو الدول الأخرى. أغنى أن تحدد متى يكون ذلك مناسبا لصالح العام وتحديد القوات التي يستدعيها ويقوم**

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص383.

بتسجيلها، وفرض الضرائب وجبايتا من المواطنين، لأن قوة الشعب التي تدافع بها نفسها تكمن في قوته المسلحة وتكمن قوة الجيش وحده تحت أمره قائد واحد وهو القائد الذي يعينه الحاكم..."[1].

كما أن لصاحب السيادة الحرية المطلقة في اختيار جميع المستشارين والوزراء، والقضاة، والضباط وكبار موظفي الدولة سواء في وقت السلم أو زمن الحرب، لأن الحاكم مشغول بغاية كبرى وهي تحقيق السلام المشترك في الداخل، والدفاع ضد الأعداء في الخارج، ومن هنا فهو أقدر على تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الغاية"[2].

يضف هوبز إلى حقوق الحاكم حق الجزاء والعقاب أو الثواب والعقاب بأن يمنح مراتب الشرف والتقدير والمكافآت، أو تقدير العقوبات البدنية أو المالية "تلك هي الحقوق التي تؤلف جوهر السيادة: وعلامات يتميز بها من اسند إليه السلطة ذات السيادة سواء أكانت فردا واحدا أو مجلسا من الأفراد وهذه الحقوق لا يمكن فصلها عن السيادة أو التنازل عنها..."[3].

غير أننا لا بد ان نوضح وجود تحفظين هامين وأساسيين يقيدان حق السيد الحاكم هما:

التحفظ الأول: لما كان حق الدفاع عن حياة المرء والمحافظة على أعضائه لا يمكن التنازل عنه لأنه حق أساسي ولا يمكن للمرء أن يكون له وجود إذ تخلى عنه "كل شيء لا يستطيع الإنسان أن يعيش من دونه فهو حق غير قابل للتنازل أو التحويل[4].

.بمعنى أن لكل إنسان حق في الدفاع نفسه محافظة عليها تحت أي ضغط وحتى لو كانت أوامر صاحب السيادة ولذا يقول هوبز "إذا أمر السيد الحاكم انسان ما بأن يقتل نفسه، حتى لو كان هذا الأمر ما يبرره، وأن يجرح نفسه، أو يشوه نفسه، او لا يقاوم أولئك الذين يعتدون عليه، لو أن يمتنع عن تناول الطعام، أو استنشاق

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 384.

[2] المرجع نفسه، ص384.

[3] المرجع نفسه، ص384

[4] المرجع نفسه، ص384.

الهواء، أو تناول الدواء، أو أي شيء آخر لا يستطيع أن يعيش بدونه، فإن لهذا الإنسان الحق في عصيانه أو هو حر في التمرد"[1].

من يسن هذا النص أن الرعية ليست مجبرة على التخلي على أي شيء لا يمكنها العيش بدونه فكل فرد له الحق في تناول الطعام وتناول الدواء وغيرها من الأمور الضرورية للحياة كما إذا لقى أي فرد إحجاب في هذه الحقوق فله كل الحق على التمرد على الحكومة وعصيان الأوامر.

وهو نابع أساسا من التحفظ الأول لأن الإلتزام بالخضوع للسيد الحاكم يعني أنه قادر باستمرار على حمايته أو أن لديه من القوة ما يمكنه من أن يفعل ذلك، فإذا ضعفت أو عجز عن مواصلة عمله الرئيسي وهو كفالة الحياة والأمن ولرعاياه، كان للناس ان يتحرر من طاعته ذلك لأن حق الناس الطبيعي فهي حماية أنفسهم الدفاع عن وجودهم عندما لا يوجد من يحميهم وهو حق لا يمكن التنازل عنه بأي تعهد[2].

إن هذه الحقوق التي تحدثنا عنها في حقيقتها هي عبارة عن واجبات التي ينبغي على السيد الحاكم القيام بها والتي تحقق له في الوقت نفسه خضوع الرعية لسلطاته العليا وبالتالي الإلتزام لها وهذا الإلتزام لا يمكن أن يفهم على أنه إرغام.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الإلتزام هما:

1. إلزام لدى الحكم.
2. إلزام لدى المواطن بالطاعة للحاكم.

إلزاما داخليا نجده عند الحاكم يحاسب عليه أمام الله وضميره فحسب. أما فيما يخص المواطن فله ضربين من الإلتزام: الأول أخلاقي داخلي وهو أيضا إلتزام "طبيعي" ينشا بسبب خضوع المواطن، من حيث هو فرد لقوانين الطبيعة.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 384.

[2] المرجع نفسه، ص384.

الثاني: "صناعي" إلزام سياسي خارجي نشأ مع تعهد مواطن بالمحافظة على الوعد.

كما أن من واجبات الدولة في الالتزام بالمحافظة على سلامة الشعب وأمنه، وذلك لا يعني في نظر هوبز المحافظة على الحياة فقط لكن المحافظة على وسائل الحياة كذلك. يقول هوبز "يعتمد مذهب العاهل أو السيد الحاكم سواء أكان ملكا أو مجلسا على الغاية التي من أجلها أعطيت له الثقة وسلطة السيادة وتم تفويضه لحماية الشعب وسلامته وبناء على ذلك فهو ملزم بواسطة قانون الطبيعة ويحاسب عليها أمام الله صانع هذا القانون وأمامه وهو حده ولكن السلامة هنا لا تعني المحافظة المحض على الحياة، بكل والسائل الأخرى التي تكفل الحياة..."[1].

ويمكن تلخيص واجبات صاحب السيادة نحو تحقيق ثلاثة أهداف متميزة لكنها تعتمد كل واحدة منها على الأخرى:

الهدف الأول: تحقيق الأمن والأمان Security وحماية السلام كل إلا الأخطار الداخلية والخارجية، وله في سبيل تحقيق هذه الغاية أن يجند ما يشاء ويفرض الضرائب وبقائل إذا الزم الأمر... وله واجب أقامة أفضل الأديان في دولته.

الهدف الثاني: تحقيق الرغاء prosperity فمن واجب العامل أن يشرع القوانين ويصدر القرارات ما بين عد على تنمية الثروة وزيادة وتشريع الزراعة والصناعة، وأن يصدر جميع القوانين التي تحاب البطالة و التشريعات المناسبة الخاصة ما يساعد على تنمية الثروة وزيادتها وتشيع الزراعة والصناعة، وأن يصدر جميع القوانين التي تحاب البطالة والتشريعات المناسبة الخاصة بالزواج التي تساعد على زيادة البشر.

الهدف الثالث: فهو الإنصاف Equily وحرية المواطنين التي لا تضر الآخرين فمن واجب الحاكم أن يدير العدالة دون تفرقة بين رعاياه يقول هوبز "إن سلامة الشعب تتطلب من الحاكم، أو من اللجنة التي في يدها السلطة، إدارة العدالة بمساواة مع جميع طبقات الناس أعني أن يعامل الغني والقوي بنفس العدالة التي يعامل بها

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 385.

الشخص الضعيف والفقير والمغمور، وبحيث لا يأمل أحدهما على درجته في الإفلات من العقوبة إذا ما ارتكب إثما..."[1].

وما يمكننا أن نخلص إليه من خلال ما سبق لنا ذكره أن سلطان الدولة يكون في يد فرد أو هيئة والتي وحدها تملك السلطة العليا التي تنازلت عنها الأغلبية بإرادتها الخاصة.

كما يرى هوبز أن السيادة مطلقة وواحدة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجزئتها لأنها إذا تجزئت ضعفت وإذا ضعفت زالت الدولة.

كما أن للسيادة السلطة مطلقة لا حدود لها وهي وحدها تمارس السلطة على الرعاية وهذا من أجل حفظ الأمن وحماية المواطن.

فالدولة اللوفيتان هو ذلك الوحش الذي يملك القوة الجسمية التي لا يمكن مقاومتها وهو الذي يملك الحق في تقرير القوانين حق القضاء بكل أشكاله، له الحق في تقرير السلم والحرب... كما له حق اختيار وتعيين المستشارين كما له الحق في الثواب والعقاب ويمنع مراتب الشرف والمكافئات ...إلخ. تلك هي الحقوق الشهيرة التي أسندها هوبز لصاحب السيادة (السيد الحاكم) والتي بفصلها يحقق تنظيم شؤون الدولة حسب ما يراه صالحا وهذا ما جعل دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى هكذا يوصل هوبز تدعيم جوانب الحكم المطلق أو السيادة المطلقة العاهل الحاكم. مع هذه الحقوق يرى هوبز أن هناك تحفظات يجب على الرعية أن تحتفظ بها مثلا حق الحياة وحق الطعام وحق الدواء... إلخ. وهذه الحقوق لا يمكن باي ضرف أو عهد أو عقد إجتماعي يدعو إلا التخلي أو التنازل عنها حتى ولو أمر من طرف السيد الحاكم فحق الفرد "الرعايا" بالتمرد والعصيان إذا طلب منهم التنازل عن أي حق من حقوق التي لا يمكن العيش به وأنها.

فالسيادة المطلقة حسب هوبز هي أفضل من انعدام السلطة فالسلطة المطلقة هي أفضل من خطر الفوضى الذي تؤدي إليه الحرية والأنانية وصفات البشر في الحالة الطبيعية.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 385- 386.

فانعدام السلطة معناه العودة إلى الحالة الأولى التي تنعدم فيها القوانين.

كما أن سلطان الدولة اللوفيتان يهدف إلى تحقيق في غايات رئيسية وهي:

أولا: تحقيق الأمن والأمان والسلام للمواطن من كل الأخطار (داخلية وخارجية)- ثانيا: الرخاء ثالثا: الإنصاف بالعدالة بين المواطنين فلا فرق بين فقير وغني ...إلى غير ذلك.

المبحث الثاني: أنظمة الحكم

بعد توماس هوبز من فلاسفة ومفكرين السياسيين الذين لم ينصب اهتمامه ببحث أفضل نموذج للدولة فقط بل انصب اهتمامه إلى أعمق من ذلك فقد بحث عن أفضل نظام لدولة والذي يمكن م خلاله تحقيق أكبر قدر من الأمن والسلام وحماية للمواطنين.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا:

- ما هو أنسب نظام للسيادة عند توماس هوبز والذي بفضله يتحقق الأمن والحماية للمواطنين؟
- والإجابة على هذا السؤال الجوهري يجب علينا أن نعرض أنظمة الحكم حسب توماس هوبز ثم نقوم بإجراء مقارنة بين هذه الأنظمة لكي نستطيع تمييز أي الأنظمة أنسب وأفضل للسيادة وتحقق لنا غاية التي وجدت من أجلها الدولة ألا وهي الأمن والسلام.

حسب أعتقد هوبز أن هناك ثلاث أنواع من الدول تختلف باختلاف سلطات صاحب السيادة الخاصة فعندما تعهد هذه السلطة إلى شخص واحد تكون الحكومة ملكية وعندما تعهد إلا مجموعة من الناس، حيث يكون لكل مواطن الحق في التصويت، فإنها تكون ديمقراطية، وعندما تعهد إلا مجلس أو لجنة حيث يكون لجزء من المواطنين الحق في التصويت تكون أرستقراطية[1].

يقول توماس هوبز في كتابه الشهير الوفيتان "من الأكيد أن الدولة على ثلاث أنواع في الواقع، يجب على الممثل أن يكون بضرورة شخص أو أكثر، وإن كانوا عدة أشخاص، فتكون مجموعة تضم الجميع، أو تضم قسما من الأشخاص عندما يكون الممثل شخصا واحدا تكون الدولة على شكل نظام ملكي؛ وعند ما تكون المجموعة هي مجموعة كل الذين أرادوا تجمع، تكون الدولة على شكل ديمقراطية أو دولة شعبية؛ وعندما تكون المجموعة قسم دون سواه تسمى الدولة بالدولة الأرستقراطية ولذا لا يتوافر نوع آخر من الدولة"[2].

[1] جوزيف كروبسي، ليو شتراوس، المرجع السابق، ص592.

[2] توماس هوبز، مصدر السابق، ص 193.

نلاحظ في هذا النص أن هناك ثلاث أنواع من الأنظمة التي يمكن أن تتخذها سيادة الدولة وهي النظام الملكي Monrchy والنظام الديمقراطي Democracy والنظام الأرستقراطي Aristocray ولا توجد أشكال أخرى للحكومات أو الدول سوى هذه الأنظمة الثلاث السابق ذكرها.

وهنا نجد هوبز ينتقد التقسيم الأرسطي للنظام السياسي التي تميز الحكومات على أساس الصالح منها والفاسد[1] فهي تقسيمات تابعة لما يحب الناس ويكره.

ويذهب هوبز إلى أن أشكال لحكومات الأخرى الطغيان Tyronny والأوليجاركية Oligrochy والفوضوية Anorchy التي ظهرت في تاريخ هي نفسها الحكومات السابقة (الملكية والديمقراطية والأرستقراطية) بعد أن فسدت فأصبحت الملكية يسمونها طغيانا والأرستقراطية يسمونها أوليجاركية والديمقراطية يسمونها فوضى وهذه المصطلحات نشأ حسب هوبز من قبل أولئك الذين لا يرضون على الشكل الموجود في دولتهم.

فالطغيان هي حكومة الفرد الظالم والأوليجاركية هي حكومة الأغنياء والأعيان أما الفوضوية فهي حكم الدهاء والرعاع التي تتبع أهواء المتقلبة وهذه الحكومات هي نفسها الفاسدة عند أرسطو وإذا كان هو يعتمد في تصنيفها على إنفعالات السخط وعدم الرضى عند الناس.[2]

يقول هوبزز "**في مراجع التاريخ والسياسة، نجد تسميات أخرى الأنواع الأنظمة غرار الاستبداد وحكم الأقلية لكن ليست بتسميات لأنواع أخرى من الحكم، بل لأنو عينها التي تسميها على هذا النحو عندما لا نحبذها فمن غير راضين على العيش في ظل نظام الملكية سوف يسمونها استبداد ومن لا تعجبهم الارستقراطية، سوف يسمونها حكم الأقلية، كذلك من يتذكر من الديمقراطية سوف يسميها الفوضى.**[3]

[1] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، 136.

[2] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 389.

[3] توماس هوبز، مصدر السابق، ص 194.

ويبين لنا هوبز الاختلاف الحاصل بين الأنواع الثلاث من الدولة لا يكمن في السلطة في اختلاف الأهلية أو القدرة على تحقيق الأمن والحماية والسلام للمواطنين وهو هدف الذي وجد من أجله الدولة بموجب العقد الاجتماعي.

يقول هوبز **"الفوق بين هذه الأنواع الثلاث من الدول لا يكمن في الفرق من ناحية السلطة بل في الفرق من ناحية الأهلية أو القدرة على تأمين السلام أو الأمن للشعب، وهو الهدف الذي أدى إلى إنشائها"**[1].

وربما كانت الحكومة الديمقراطية من الناحية العقلية، أسبق أشكال الحكومات الثلاث لأن تجمع الناس لإنشاء الدولة هو نفسه ضرب من السلوك الديمقراطية ولا يحتاج إلى تحديد زمان التجمع ومكانه لتنشأ الديمقراطية بكامل مكانها لكن على الرغم من الأسبقية المنطقية الديمقراطية فإن صلاحياتها لنشر الأمن والسلام بين الناس في رأي هوبز أقل من النظام الملكي، وربما كانت المناقشة العلنية والمجادلات بين **"أعضاء اللجنة"** في النظام الملكي.[2]

بمعنى أن النظام الملكي هو أفضل من النظام الديمقراطي لأن قدرته في حفظ السلام والأمن أكبر من النظام الديمقراطي ولعل هذا راجع إلى مناقشات العلنية التي يقوم بها النظام الديمقراطي فتضعف من قدرته في تحقيق الأمن والسلام للرعية.

يعتبر توماس هوبز أن النظام الأفضل هو النظام الملكي فهو خير نظام يحقق السيادة والأمن والسلام وهذا ما ورد في كتاب المواطن Decire وهو النظام الذي لم يبرهن عليه.

[1] توماس هوبز، مصدر السابق، ص ص 193-195.

[2] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 389.

يقول توماس هوبز **"لقد حاولت في معظم الفصل العاشر أن أخلق عند الناس اعتقاد بأن النظام الملكي هو أكثر أشكال الحكومات الثلاث ملائمة، لكن هناك شيئا واحدا فقط لا بد لي من الاعتراف به هو أنني طوال هذا الكتاب لم أبرهن من على ذلك لكنني قررته فحسب"**[1].

ينبغي أن نبين أن هوبز قد اعتمد في عرضه على مقارنة بين الأنظمة والسياسة الثلاثة في كتاب المواطن وكذلك في كتابه اللوفيثان وبين لنا حجم وقدرة كل نظام والأنظمة الثلاث في حفظ الأمن والسلام وأيضا لكي يبين لنا حقيقية واحدة ووحيدة وهي أفضلية النظام الملكي على النظامين الديمقراطي والارستقراطي والتي يمكننا أن نلاحظها من خلال أمور وهي على النحو التالي:

أولا:

إذا أخذنا بنظام الحكم الذي يجعل السيادة لمجلس من الأعضاء أو لجنة فإننا نلاحظ أن أعضاء المجلس سيكون لديهم باستمرار صراع بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، في حين أن المصلحة الخاصة في النظام الملكي هي نفسها المصلحة العامة أعني مصلحة الشعب، ذلك لأن الملك يستمد عظمته وثرائه وقوته من ثراء الشعب ورفاهيته وفلا يمكن لملك أن يكون ثريا عظيما آمنا إذا كان شعبه فقرا ضعيفا تفتك به الحاجة والعوز، ومعنى ها من صالح الملك استقرار الأمن والسلام وإلا تصدع قوامه[2].

لاحظنا لأهميته التي يعطها هوبز للنظام الملكي على النظامين الآخرين في قدرة النظام الملكي على تحقيق الأمن والسلام من خلال جعل مصلحة الملك الخاصة نفسها مصلحة الشعب بمعنى تكون مصلحة الشعب والسيد الحاكم مصلحة واحدة.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 389.

[2] المرجع نفسه، ص 390.

ثانيا:

يقترب الملك باستمرار من المستشارين وأصحاب الخبرة، فهو يعين الأكفاء منهم لإدارة دقة الأمور في البلاد نيابتا عنه، ومن هنا فهو يناقش أمور الدولة بهدوء وعمق. أما عندما تكون السيادة لمجلس أو جماعة من الناس فإنهم يناقشون هذه الموضوعات علانية وقد لا يكون الحق والعلم هدف أعضاء المجالس بل الثراء والشهرة...إلخ.

بل قد يغلب الجدل والدجل والمراء على مناقشات الأعضاء في النظام الديمقراطي[1].

بين لنا هوبز هنا أن للنظام الملكي ميزة مهمة وهي أن الملك الذي بدوره يعين الأكفاء والمستشارين ويكون قريبا منهم لكي يناقش معهم أمور الدولة بكل سرية وهدوء وهذا ما يغيب في النظام الديمقراطي الذي تناقش فيه أمور الدولة بصورة علانية مما يخلق جدل على مناقشات الأعضاء في النظام الديمقراطية.

ثالثا:

تتسم قرارات الملك بالدوام والثبات والاستقرار ولا تخضع للتغيرات المفاجئة أو هزات لم تكن في الحسبان، ذلك أنها لا تخضع إلا لما تمليه عليه الطبيعة البشرية، أما إصدار القرارات في نظم الحكم الأخرى التي تكون فيها اللجنة أو المجلس صاحبة السيادة فإنه يتسم بالتقلب والتعديل بل نظرا لتعدد الآراء وانقسام الاتجاهات الفكرية بين الأعضاء[2].

.بمعنى أن ما يميز النظام الملكي هو قرارات الملك الثابتة والمستقرة والتي لا تخضع للتغيير المفاجئ فنجد النظامين الآخرين (الديمقراطي والأرستقراطي) والتي تضع للتغيير نظرا لتعدد الآراء فيهم.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 390.

[2] المرجع نفسه، ص 390.

رابعا:

لا يمكن للملك أن يختلف مع نفسه بدافع الحسد أو المنفعة الذاتية لكن يمكن أن يحدث ذلك لأعضاء اللجنة وقد تؤدي هذه الأمور إلا نشوب حرب أهلية[1].

إن أكثر مساوئ النظام الديمقراطي والأرستقراطي هو تعدد الأعضاء وبالتالي كثرة الاتجاهات والأفكار والآراء مما يؤدي إلا نشوب حرب أهلية عكس النظام الملكي الذي يكون فيه رأي واحد وأفكار واحدة ليست متناقضة لأنها نابعة من جهة واحدة وهو الملك أو السيد الحاكم.

ونخلص إلا أن هوبز يعتقد أن أفضل وانسب نظام هو النظام الملكي لأنه يتمتع بمميزات وخصائص تجعل منه أكثر الأنظمة قدرة وكفاءة على تحقيق السلام والأمن الداخلي والخارجي للمواطنين، وهذا لا يعني أن النظام الملكي خالي من الشوائب والسيئات ولكن حسب **هوبز** فإن عيوبه أقل خطرا من النظامين الآخرين

ومن عيوب النظام الملكي حسب هوبز نذكر:

1) قد يقال إن هناك عيبا أساسيا في النظام الملكي يجلى بوضوح، في إحاطة الانتهازيين والوصوليين بالملك التماسا للمنافع التي يحظون بها على حساب بقية الشعب، ويعترف هوبز بوجود هذه الثغرة في النظام الملكي وإن كان لا يستبعد وجوداها في النظامين الآخرين[2].

نلاحظ اعتراف صريح وواضح من طرف هوبز على أن النظام الملكي به مساوئ وتتمثل في أن الملك يحيط الملك يحيط به المتملقون والانتهازيين الذين يكتسبون المنافع على حساب بقية الرعية.

2) ثمة عيب آخر في النظام الملكي وهو أن السيادة تنتقل فيه بالوراثة، ولهذا فإنها يمكن أن تنتقل إلا طفل صغير، وإلا شخص لا يستطيع التمييز بين الخير والشر، وذلك كله يؤدي إلى شيء خطير وهو استخدام السلطة سوف يكون في يد شخص آخر غير السيد الحاكم، وقد يكون في يد مجموعة من الأفراد يحكمون باسمه

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 391.

[2] المرجع نفسه، ص 391.

وفي مقابل ذلك يذكر هوبز ميزة النظام الديمقراطي وهو إمكان تغيير الحاكم إذا ثبت عدم صلاحيته أو عجزه وعدم كفاءته للقيام بمهامه. دون الثورة عليه[1].

ونفهم من هذا أن هوبز على وعي تام بعيوب النظام الملكي ويرى أن أكبر عيب في النظام الملكي هو انتقال السيادة عن طريق الوراثة والتي قد تعطى فيه إلا طفا صغير قد يكون قاصرا لا يستطيع التمييز بين ما هو صحيح وخطأ وبالتالي تنتقل السيادة إلى شخص آخر غير الملك أو السيد الحاكم والتي بدورها تتخذ لقرارات وتحكم باسمه، وهنا نجد اعتراف هوبز بأن النظام الديمقراطي يتميز بكون للشعب الحق في تغيير الحاكم في حالة ما إذا كن غير جدير أو عاجز على القيام بمهامه.

نلاحظ أن تفضيل هوبز للنظام الملكي لا يكون بغير برير معقول فليست الديمقراطية في جميع الحالات الشكل المثالي للحكومة، لكنها سند فحسب إلى أنها أقل وهي دستورية للخلص من الحكام بغير ثورة أو تحولوا إلا أسوء ما توقعناه، ويبرر هوبز دعواه ضد الديمقراطية حيث أنها يمكن أن تسبب أسوء شيء يحدث للإنسان وهو الحرب الأهلية[2].

من خلال ما سبق لنا ذكره يتبادر في أذهاننا سؤال مهم:

- هل يمكن القول إن هوبز يعد من الداعين لنظم الشمولية كالنازية والفاشية؟
- والإجابة على هذا السؤال المهم وجب علينا أن نبين مدى تأثير هوبز على دعاة النظم الجماعية لكن ما يجب أن نذكر به أن هوبز ليس واحدا منهم وهذا راجع للأسباب التالية:

أ. إن الأساس الذي تقوم عليه الدولة في نظر ه هو تعاقد بين الأفراد... وهذا الأساس التعاقدي يعادي تماما أصحاب السلطة الجامعة التي تنادي عادة بالقومية المتطرفة أو العنصرية... إلخ.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 391.

[2] المرجع نفسه، ص392.

ب. إن الغاية التي جاءت من أجلها الدولة حماية الأعضاء ونشر السلام والأمن والرخاء والازدهار في حين أن النازية حاولت تحقيق فكرة العنصرية بينما حاولت الفاشية الإيطالية استعادت أمجاد الإمبراطورية الرومانية.

ج. أصحاب السلطة الجامعة يرفضون تماما أي ضرب من ضروب المعاونة فهم يتجهون إلى حشد السكان لتحقيق المبادئ والمثل العليا التي يؤمنون بها، في حين أن هدف الدولة كم ذكرنا حماية المواطنين من الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية.

د. إن الفرد في الدولة ذات النظام الشمولي لا قيمة له أما عند هوبز فهو يحافظ على ذاته ويصون استقلاله الفكري ويكون له حقوق واحترام كبير.

ه. إن هوبز يتحدث عن السيادة التي تتجمع في يد فرد وهو الملك ولا يقتصر مفهوم السيادة على هذا الفرد لكنه يجبر تجميع السلطة في يد جماعة أو لجنة أو مجلس، ومن ناحية أخرى فإن الفرد الملك عند هوبز ليس هو الزعيم الذي تتحدث عنه النازية والفاشية.

و. إن هدف الدولة الأول عند هوبز أن تكفل السلام الاجتماعي والأمن للناس ... ومن هنا لا تلجأ الدولة إلا الحرب إلا دفاعا عن النفس لهذا يحرم هوبز عن الحاكم أنيشن حرب لأسباب تافهة أو لمجرد الأخذ بالثأر...إلخ، أما الفاشية والنازية تجعل من الحرب قمة الحياة القومية لأنها تقوم على العنصرية ... وبالتالي ليس لها ما لشعوبها من حقوق[1].

غير أن النقد الذي يمكن أن يوجه لهوبز في نظم الحكم لا ينصرف من حيث أنها ملكية ولكن ينصرف إلى سلطتها المطلقة حيث أعطى للحاكم حق مطلق وسيادة بغير حدود، وهو ما لا يتفق مع فكرته العقلية عن الدولة وواقع أن الصفات التي يضيفها فيلسوفنا عن الحاكم كان ينبغي أن تتصف بها الدولة، ذلك أن الدولة **إله**

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص394.

فإني على حد تعبيره أو **التنين الهائل** الذي أطلعنا عليه اسم الدولة وهذه الأخيرة هي أن الحاكم المطلق وسيادة القانون، فإذا كانت الثورة على الحاكم وهو النظام أعني الدولة لا مجرد السلطة الحاكمة[1].

وما يمكننا أن نخلص إليه في آخر هذا المبحث أن هوبز ينتقد التقسيم الأرسطي لنظم الحكم التي تقسمها على الصالحة منها والفاسدة، ويرى هوبز أن هناك ثلاث أنظمة حكم تختلف باختلاف سلطات صاحب السيادة فعندما يتولى السيادة شخص واحد يصبح النظام ملكي في حين إذا تولى السيادة مجلس أو لجنة يتشكل النظام الأرستقراطي أما إذا أصبحت السيادة في يد مجموعة من الناس يتشكل النظم الديمقراطي وحسب هوبز لا توجد أنظمة غير هذه الأنظمة السابق ذكرها وأن النظم الأخرى ما هي إلا مصطلحات ابتكروها أولئك الذين لم يعجبهم نظام الموجود في الدولة فيتحول النظام الملكي إلى طغيان والأرستقراطي إلى الأوليجاركية وديمقراطي إلا فوضوي وينتهي هوبز من خلال مقارنته للأنظمة الثلاث أن النظام الملكي هو أفضل وأنسب نظام للسيادة وهو الكفيل بتحقيق الأمن والسلام الداخلي والخارجي للرعية.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 394.

المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند توماس هوبز

إن الباحث في الفكر السياسي لدى توماس هوبز يجد نفسه ملتفتا إلى نقطة مهمة في فلسفة هوبز السياسية وهو جانب مهم لا غنى عنه لفهم نظرية هوبز في السياسة، إلا وهو الجانب الديني خاصة وأن هوبز أولى أهمية لهذا الجانب في الحديد من مؤلفاته، ولعل أهم مؤلف يعرض فيه هوبز هذا الجانب هو مؤلفه الشهير التنين والملاحظ في هذا المؤلف أن هوبز عرض الجانب السياسي لبناء المجتمع السياسي في جزء وعرض الجانب الديني في جزاءان تماله دور في بناء الدولة.

إذا كان هوبز قد أعطى للحاكم كما أشرنا إليه سابقا السلطة العليا والمطلقة والتي لا حدود لها فهل هذا يعني أن السلطة الحاكمة مطلقة ولا تعلو عليه أي سلطوا وبالتالي يخضع الدين للسلطة الزمنية، إن السلطة الروحية هي الأعلى حسب هوبز بالأحرى:

-ما هو موقف هوبز من الدين؟

والإجابة على هذا السؤال الأساسي في فكر السياسي عند تومس هوبز وجب علينا معرفة موقف ومرتبة الدين عنده.

لا نكاد نجد موضوعا إجتهد فيه الخلاف بين دراسي هوبز مثلما نجد في موضوع الدين السابع عشر حتى يومنا الراهن فقد ذهب معظم معاصريه إلى اتهامه بالإلحاد وفي عام 1673 وصف بأنه "أقعوان مالهسير، التنين الفضيع، الحية الهائلة الوحش البريطاني البشع، الذي أذاع النظريات اللعينة ونشر الحكمة المجنونة، رسول الفكر والموت، ذلك الذي يدخل إله المادي مجددا الهرطقات القديمة..." هذه الأوصاف يسوقها أحد القساوسة... رجال الدين معاصري هوبز في وصف فلسفه[1].

نلاحظ هنا اهتمام صريح وواضح لهوبز بإلحاد هذا ظاهر من خلال الأوصاف التي لعنوه بها معظم القساوسة ورجال الدين.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 397.

أما أصدقاء هوبز تدرجوا الأسطورة ذاتها ودعموها بطرق مختلفة طوال قرنين متتاليين: فالموسوعيون الفرنسيون في فرنسا، ودعاة المذهب النفعي في إنجلترا الذين أعجبوا بالمذهب الفردي عند هوبز وبعقلانية ومذهبه الآلي... إلخ واعتبروا هذا الإلحاد نتيجة مترتبة على أفكاره السابقة فدعموا الفكرة وواصلوا التأييد دون أي منافسة[1].

ونفهم من هذا أن أصدقاء هوبز كانوا يشكون في معتقداته واعتبرا إلحاده ما هو إلا نتيجة لأفكاره السابقة.

يقول Moxey "لم يكن هوبز ملحدا ولكن شاكا، ولكن منهجه ونظرياته وأفكاره أقنعت رجال الدين بأنه عدو للكنيسة"[2] ويمكن القول إن تشكيك في معتقدات هوبز الشخصية قد بدأ حتى بعد نشر كتاب "التنين" **فالاسقف برامهول** بدأ هجومه على هوبز إثر مناقشة حدثت عام 1645 وحق أن هوبز لم ينك ملحدا بمعنى الحر في الكلمة. وإذا قيل أن معاصريه كانوا أقرب وأقدر منا على الحكم عليه... تجد **جون أوبرى** John Aubrey هو صديق حميم للفيلسوف في الوقت نفسه، لم يكن يعتقد أبدا أن هوبز كان ملحدا[3].

كما نجد سير لسلس ستيفن Leslies Stephen يرى أنه من الضروري تفسير فلسفة هوبز تفسيرا إلحاديا "فمذهبه سيكون أكثر وضوحا وانصافا ومعقولية لو أننا حذفنا منه اللاهوت ..." لكن رغم ذلك يشكك في عدم إيمان هوبز بالله ويعتقد أنه من الناحية الشخصية كان مؤمنا ونفهم من خلال هذه التوضيحات لبعض معاصري هوبز أنه لم يكن ملحدا بل كان مؤمنا.

إن الكثير من عن الدين وعن الكتاب المقدس كانت أقرب إلى أفكار دعاة الإصلاح الديني Reformotion من المؤلهين والطبيعيين والمتأخرين Doists، بل أن بعضها استمدها بالفعل نتيجة مترتبة على

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 398.

[2] محمد عل محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 137.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 398.

مذهبه العقلي وعلى مذهبه المادي وربما أربكهم الوضوح الشديد الذي عرض فيه هوبز أفكاره مع أنهم اعتادوا رؤيتها في سياقات غامضة ومصطلحات تخفي مضمونها...".

والواضح مما سبق لنا ذكره أن هوبز لا يعد ملحدا لكن أساء فهم للدين فقط.

إذ كان ميكافللي قد حاول في كتاباته السياسية فصل الأخلاق عن السياسة فصلا تاما حتى بلغ في هذا الفصل حد الشطط عندما أباح استعمال جميع الوسائل الأخلاقية كالقتل والكذب والغش، الحنث بالوعد، الغدر... إلخ، في سبيل المحافظة على الدولة، كما بيناه سابقا. فإن هوبز أكمل المسيرة فوضع الأخلاق في مكانها الطبيعي "سلوك الفرد" ثم قام بخطوة أبعد وهي فصل الدين عن السياسة.[1]

وهذا ما يبينه في كتابه الشهير الذي أصدر في عام 1651.

إن السياسة عند هوبز بما فيها طبيعة المجتمع ونشوء الدولة وأصلها، تنحى منحا عقلانيا فهو "يرفض اللجوء إلى ما هو الطبيعي... وإذا كان هوبز يدافع عن قضية لحكم المطلق، فليس ذلك كما فعل سابقوه باسم لحق إلا لهي للملوك، بل باسم مصلحة الأفراد وباسم البقاء والسلم، إنه يزمن الحكم ويجعله دنيويا، ويدل على جلاله بل على منفعته"[2].

.بمعنى أن مذهب العقلي لهوبز الذي يوضح لنا بناء المجتمع المدني وأصل الدولة من أجل مصلحة ومنفعة المواطنين من خلال حمايتهم وتوفير لهم الأمن والسلام.

يقول هوبز "إن كلمة دنيوية، وكلمة روحية، كلمتان آتيا إلى العالم لكي يضللا الإنسان وبصرفه عن السيدة القانونية الوحيدة، فليس ثمة إلا حكومة واحدة في هذا العالم ففي الحكومة الدنياوية، وما عدا هذا الفكرة خطأ وظلا يقود إلى الحرب بين الدولة وبين ما يسمى بالكنيسة[3].

[1] إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاقية والسياسة -دراسة في الفلسفة الحكم-، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2001، ص 274.

[2] على عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 137.

[3] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص140.

.بما أن هناك سلطتين أولاهما الروحية والأخرى زمنية، أو إلهية وإنسانية، فيجب أن تخضع إحداهما إلا الأخرى، وينتصر هوبز للزمنية ويضمن الإلهية فيها، مبررا ذلك بأن الحاكم في السلطة الزمنية يستطيع أن يحكم حسب القانون المدني الذي هو الكفيل لحفظ الحقوق الطبيعية التي هي هبة الله أو هي ما يمثل السلطة الروحية فلا يقف بالضد لها بل هو حامي لها[1].

والملاحظ أن هوبز يؤكد على أن السلطة العليا.

هي السلطة الزمنية أي التمثل الدولة والقانون وهي سلطة الوحيدة القادرة على ضبط الأمن والأمان وتحافظ على حقوق لأفراد من خلال القانون يرفض هوبز وجود سلطتين لأن هذا يتسبب في حدوث حرب بين السلطة الروحية والدينية والسلطة الدنيوية والزمنية.

إذن الدولة حسب هوبز هي "كنيسة ومدينة" معا ولا يجوز لأي سلطة روحية أن تعارض الدولة ولا تطلب من أحد أن يخدم ربين، وليس الحاكم بأداة للدولة نحسب بل للكنيسة أيضا فهو يمسك بيمينه السيف وبيساره عصا الأسقفية وعلى هذا النحو تتأكد سلطة الدولة ووحدتها تماما فلا محل للهيئات الوسطية ولأحزاب ولا شيع[2].

ويؤكد هوبز في هذا الصدد على أن السلطة الدولة مطلقة ولا تعلوا عليا أي سلطة أخرى وأن السلطة الروحية الخضوع لها وبدون أي معارضة.

ويواصل هوبز أفكاره حول علاقة الدين بالسياسة فيرى أن أغلب الأخطاء التي وقعت فيها الأمم بسبب السلطة الروحية، ولهذا لا بد أن تتحد بدقة مكانة التي تشغلها الدين في الدولة، وأن نبين حدود السلطة

[1] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 137.

[2] جان توشار، المرجع السابق، ص 451.

الروحية، وهاهنا نجد نظرية هوبز أرسطانية Erostionism* متطرفة إذا تدفع بالفكرة إلى حدها الأقصى حتى لتقلص الحياة الداخلية للإنسان[1].

من خلال هذا تبين لنا أن هوبز قد أدرك الخطورة التي لا حد لها لذا كان لا بد من تحديد مكانة السلطة الدينية في الدولة بمعنى الحد من سلطان الكنيسة بسلطات الحكومة المدنية.

وعلى هذا فالكنيسة عند توماس هوبز مؤسسة فحسب، وعلى غرار أية مؤسسة يجب أن يكون لها رأس والرأس هو الحاكم إنما مجموعة من الناس اتحدو في شخص حاكم واحد لذلك لا يمكن تمييزها عن الكومتولث نفسه، فالحكم الزمني والروحي متماثلان[2] هذه الممازجة الغربية هي المنفذ الذي يختلط هوبز للخلاص من إشكالية الدين والسياسة[3].

وهذا يعني أن الدين عند هوبز هو مجرد مؤسسة وما دام أن لكل مؤسسة مدير يترأسها (حاكم) فإن الدين أيضا لا بد أن يكون له رئيس وبالتالي يخضع الدين لهذا الحاكم والقانون المدني في الدولة.

يذهب **هوبز** مثل ما ذهب إليه **مارسيليو** أن من واجب الكنيسة أن تعلم ولكنه يضيف أن تعليم لا يكون مشروط وإذا رخص به الحاكم وقرر الحرمان أو أية عقوبة الكنيسة أخرى إنما توقعه سلطة الحاكم.

بمعنى أن حقوق الحاكم كما سبق وأن بيناها كحق الرقابة الذي يعطي للحاكم حق في إعطاء ترخيص في أي شيء يعلم وكذلك بالنسبة للكنيسة بمختلف أفكارها وهذا من أجل التأكد من سلامتها وإن وجدت مخالفات أو أضرار تمس الدولة مثلا وتحدد أمن الدولة يجوز معاقبة وحتى إزالها.

وبهذا الأسلوب الصارم وضع هوبز الدين تحت سيطرة الحكومة المدنية.

---

* نسبة إلى توماس أرسطس Tomos Teos Tus الذي توفى عام 1583 وهو طبيب لا هوني ألماني وضع نظريته تقول أن الدولة هي السلطة العليا في الشؤون الكنيسة. أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 426.

[1] المرجع نفسه، ص ص 426، 427.

[2] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: راشد البراوي، تقديم: أحمد سويلم العمري، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص204.

[3] علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص 137.

ذلك أن السيد الحاكم هو خبر مفسر لإرادة الله، ولن يجد الحاكم المسيحي أي صعوبة في التوفيق بين سيف العدالة ودرع الإيمان ذلك لأنه سوف يطلب من المواطنين طاعة القانون المدني الذي يتضمن جميع قوانين الطبيعة التي هي قانون الله[1] ويرى هوبز أن طاعتك للحاكم لن نظر بإيمانك لأن لإيمان شيء داخلي ... وعلى أي حال فإن من يخاطر بحياته في مقاومة الحكم كافر وعليه أن يتوقع عقوبة مثبوتة في الله، ويكون عليه إلا يشكو من حاكمه السري، ذلك لأنه في دائرة الفعل العلني الصريح فإن مطالب إلا له الخالد لا أن تتميز عن مطالب الإله الأرضي الفاني أعني التنين.[2]

.بمعنى أن للسيد الحاكم سلطة المطلقة وهو وحده القادر على فهم إرادة الله وبقدرته التي لا تقهر على التوفيق بين أمور الدولة وأمور الإيمان لذا على كل مواطن طاعة الحاكم وخضوع له لأن طاعته بمثابة طاعة الله وبالتالي فإن الدين يذوب في سلطة الحاكم العليا.

وحسب هوبز الحاكم لا يستطيع أن يرغم أحد على تغيير إيمانه "إن الإيمان أو عدم الإيمان لا يأتي عن طريق الأوامر والمراسم، لأنه منحه الله وحده، ولا يتغير في قلب المرء بفعل من الترغيب أو التهيب البشري...، ولكن إذا بدا للحاكم أن يبدل دين الناس، وأوامر بإنكار الاعتقاد الديني النصراني أصلا فإن عليهم أن يطيعوه في ظاهر الأمر وتقع المعصية عندئذ على عاتق الحاكم، ويتحمل وزرها في سبيل الصالح العام ولا ذنب على الرعية في ذلك طالما ضلت تكتم إيمانها الوثيق[3].

ويوضع هوبز أن الحاكم يستطيع تغيير دين أحد أما إذا كان من أجل صالح الرعية فعليهم بالطاعة وتقع المعصية على عاتق الحاكم وحده.

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 429.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 429، 430.

[3] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص ص 161، 162.

وفي نهاية كتاب التنين قسم شهير بعنوان "مملكته الظلام the Kingdom of Darkness" ينقد كنيسة روما، التي يقيمها هوبز لأنه تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية. وبقية هذا القسم هجوم على فلسفة عقيمة ويقصد بها فلسفة أرسطو[1].

بمعنى أن هوبز يشن حملة عنيفة في هذا القسم على الخرافة والمذهب الكاثوليكي بوصفها عدوين للدين الحق، ويرى أن الظلام الروحي "ينبع من التفسير أن الخاطئة للكتاب المقدس والإيمان بالشياطين، وغير من آثار الديانة الوثنية ... وانتشار أفكار الكنيسة الكاثوليكية المعادية لكل سلام في المجتمع البشري"[2].

من أمثلة على أن المسيحية في صورها الكاثوليكية أنها احتفظت بكثير من المخالفات الديانة الوثنية القديمة:

- فالبابوية ليس سوى شبح الإمبراطورية الرومانية وقد جلست متوجهة على قبرها كما أن البحر الأعظم في الديانة الرومانية القديمة، تحول إلى بابا روما".
- كما تحول الماء المطهر في الديانة إلى عبد الشفعاء في الكنيسة... وراحت العجائز تروي حكايات العقارية والجنايات ثم أصبح هو مقابل **مالجان** والكهنة هم رجال روحانيين وأصبحت الخرافة لا غنى عنها حيث أصبح معظم لناس جهلة ... فاشتغل القساوسة بلا ضمير ولا مبادئ أخلاقية هذا الخوف والجهل[3].

والملاحظ في صدد هذا أن هوبز لم يشن جملة على الدين بحد ذاته وإنما حول التغيرات الخاطئة للكتاب المقدس والخرافات والهرطقات التي تركتها الديانة الوثنية والتي جعلت الناس جهلة من جراء الخرافات التي سكنت عقولهم.

[1] برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص 100.

[2] إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، دراسة في الدراسة في نظم الحكم، ص 275.

[3] المرجع نفسه، ص 276.

ما نخلص إليه من خلال ما سبق لنا ذكر أن هوبز لا يعد من الفلاسفة الملحدين مثل ادعى القساوسة ورجال الدين في ذلك العصر وإنما قد أسيء فهم موقف من الدين وهذا راجع إلى أفكار وهوبز وكذلك إلى هذا هبة عقلانية المادي أما علاقة الدين بالسياسة عند هوبز فنجد يؤكد على حقيقة هامة جدا مفادها أنه على الدين ورعاياه يجب أن يخضعوا خضوعا تاما لسلطات الدولة وأن عمل الكنيسة يكون في نطاق ما تسمح به سلطة الدولة لأنه لا يمكن أي أحد أن يخدم بسيدين على حد تعبير هوبز فإن الكنيسة مثلها مثل أي مؤسسة أخرى تحتاج إلا من يرأسها وينظمها وهذا لا يكون إلا إذا كانت السلطة الروحية تحت سيطرة الحكومة المدنية.

ووهكذا نجد هوبز قد تخلص من الازدواجية السلطة الروحية والسلطة الدينية التي عرفتها العصور الوسطى وأكد إلى أن ثمة سلطة واحدة عليا وهي سلطة السيد الحاكم التي تتضمن تذوب فيها السلطة الدينية.

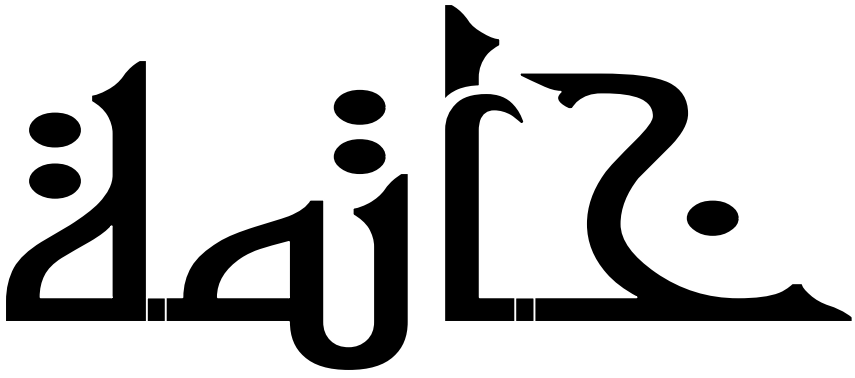

خاتمـــة:

مما تقدم في هذا البحث، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، إذ لا يتسنى لنا فهم الفكر السياسي عند الفيلسوف الإنجليزي **توماس هوبز**، إلا إذا اطلعنا على بعض الآراء والأفكار في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية القائمة في ذلك الوقت والاطلاع على بعض أفكار المفكرين خاصة في الفكر الديني والسياسي محاولة بهذا معرفة دور الذي لعبته في تغيير منحى الفكر السياسي في العصر الحديث بصفة عامة بدورة الفكر السياسي جديد عند توماس هوبز بصفة خاصة.

1. يعتبر عصر النهضة في بداية القرن الرابع عشر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ الفكر الإنساني لان قد شملت عدة تغيرات جوهرية عمت كل جوانب الحياة: السياسية والإجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، والفلسفية والفنية، وهكذا تكونت ثورة علمية في القرن الخامس عشر أعطت الحرية للفكر على حساب السلطة الروحية، وهذا ما كان يغيب في العصور الوسطى، حيث حدثت قطيعة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية، وأصبح الفكر الإنساني متحررا من كل القيود والأغلال التي كانت تسيطر عليه في القرون الوسطى وشعور الفرد بالحرية والاستقلال، وبالتالي شملت هذه الحركة على تشكيل روح جديدة تمارس التجديد والابتكار في سائر مجالات.
2. كما أن عصر النهضة بمثابة الإرهاصات الأولى للإصلاح الديني الذي جاء هذا الإصلاح بدور له أهمية كبيرة لا تقل حركة الإنسانية فقد جاء هذا الإصلاح الديني ضد مساوئ وفساد الكنيسة ومبادئها وعقيدتها بحيث يكون هذا الإصلاح داخلي وخارجي، وكان هدف هذا الإصلاح ردع هذا الفساد وجعل حدود للسلطة الدينية وبالتالي فصل السلطة الزمنية على السلطة الروحية واعتبار الإيمان مسألة ذاتية، ولعل أشهر وأبرز هذا رواد هذا الإصلاح مارتن لوثر، جان كالفن.
3. وفي مقابل هذا نجد الإصلاح السياسي، فقد عرف عصر النهضة فكر سياسي جديد مختلف على ما كان سائد في ذلك الوقت بزعامة مكيافللي نظرية سياسة تفسر الواقع المعاش ومحاولا إيجاد حلول للمشاكل من

أجل الحفاظ على الدولة من كل الاعتداءات قام بفصل الأخلاق عن السياسة فصلا تاما لا نقاش فيه كل هذه لنقاط المهمة كان لها دور كبير في ميلاد مفكر سياسي جديد في القرن السابع عشر توماس هوبز الذي يفسر الواقع المعاش محاولا إيجاد العلاج لكل مشاكل السياسية الفاسدة القائمة آنذاك في إنجلترا.

4. فقد انطلق هوبز في تفسير نظرية السياسة "العقد الاجتماعي" من فرضية مفادها الأنسان شرير بطبيعته، وفي هذه الحالة الطبيعية يرى أن الانسان همجي بطبعه ينفر من الاجتماع لأنه لا يثق بهم ويخالفهم، وهكذا كان الانسان ذئب لأخيه الانسان، حيث يعيش في حالة حرب مدمرة يسعى فيها كل فرد بحكم غريزة البقاء إلى تدعيم مواصلة حياته بالطريقة التي يجدها مناسبة وكان الفرد يسعى دائما للحصول على أكبر قدر من القوة التي بها يستطيع السيطرة وقهر الآخرين وبالتالي تصبح البطش والقوة ... إلخ الوسيلة الوحيدة للمحافظة على البقاء (الذات). وهكذا يبنا الصراع بين الناس في هذه الحالة المزرية للحياة التي تغيب في السلطة تنظم وتردع شرور الأفراد.

5. حسب اعتقاد هوبز هذه الحالة هي مقدمة ونتيجة في الوقت نفسه، فهي نقطة التي انطلق هوبز ليخرج منها، مستخدما في هذا العقد الإجتماعي الذي يتنازل فيه كل الأفراد على حقوقهم لفرد أو هيئة (جماعة) مقابل ضمان الأمن والسلام والحماية للمواطنين، وهكذا تحل الحالة السياسية محل الحالة الطبيعية.

6. بهذا العقد الاجتماعي يتشكل الكائن الصناعي، وهذا الوجود الصناعي هو الدولة، وهكذا تتشكل سلطة السياسة والتي لها أصل تعاقدي، يتسم هذا العقد حسب هوبز بأنه يتم بطريقة إرادية، حيث يتفق المواطنون بعدم خرق سلطان الدولة لأن هذا الانتهاك يهدد لأمن والسلام في الدولة وبالتالي الرجوع للحالة الطبيعية.

7. بالإضافة إلى أن السيادة عند هوبز مطلقة والتي لا تعلوا عليها أي سلطة أخرى، وتكون هذه السيادة المطلقة في يد قبضة واحدة سواء كانت (فردا أو جماعة) لا تقبل التجزئة لأن تجزئة السيادة يهدد الدولة بالزوال، وتكون لهذه الهيئة الشرعية، القوة في اصدار القوانين والأوامر للأفراد وبتعيين على الأفراد الطاعة والإلزام

لهذه الأوامر لأنها تعبر عن إرادتهم ومن يخالفها كما أن يخالف نفسه وبالتالي أي خرق أو انتهاك لهذه القوانين بعرضهم للجزاء والعقاب وهذا من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الدولة وتسيير شؤونها.

8. كما أن أشكال الحكم عند توماس هوبز هي ثلاثة أشكال تختلف باختلاف سلطات السيادة، فعندما ترتكز السيادة في يد فرد واحد تتشكل الملكية (المونارکية) وعندما تعهد إلا هيئة من الناس تتكون الارستقراطية، والديمقراطية عندما تكون السيادة في يد الأغلبية، ولينتقد هوبز التقسيم الارسطي أنه ليس ثمة شكل آخر غير هذه الأشكال الثلاثة، إن أنظمة الحكم. الطغيان والفوضى والأوليجاركية نشأ عندما أقبل أولئك الذين لم يعجبهم نظام المجود بالدولة، وأن الفرق القائم بين هذه الأنظمة الثلاثة يكون في كفاءة كل واحد على الأخرين تحقيق السلم والأمن للرعية، واعتبر النظام الملكي خير نظام يحقق الأمن والحماية للمواطنين لأن السيادة فيه ترتكز على يد شخص واحد. ولأنه لا يمكن أي فرد أن يناقض مع نفسه وتكون قراراته واحدة ثابتة فهو الأكثر وحدة وكفاءة من النظامين الآخرين (الديمقراطية والارستقراطية).

9. أما من ناحية علاقة الدين بالسياسة، فقد أعلى هوبر من سلطة الحاكم وجعلها سلطة العليا التي لا تعلوا عليها أي سلطة أخرى، وبالتالي فقد وضع السلطة الروحية تحت سيطرة الدولة، وجعلها حكرا للدولة وحدها، وفرض الرقابة على كل الآراء والأفكار لتي تحملها الكنيسة، وهكذا لم تعد للسلطة الدينية المكانة التي عرفتها طول فترة العصور الوسطى، فقد جعل الدين خاضع خضوعا تاما للدولة. وهنا نجد هوبز قد حسم علاقة الدين والسياسة في أن طاعة السيد الحاكم معناه طاعة الله لأن الدين يذوب في سلطان الدولة، وهذا من أجل غاية واحدة ووحيدة وهي حفاظ على الأمن والسلم للدولة من التزعزع لأن هوبز قد أدرك الخطورة التي يشعلها الدين من فتن وحروب... إلخ. التي اهدد أمن وسلم الدولة لذا كان على الدولة أن ترسم حدود للسلطة الدينية.

وفي الأخير ارجوا أن أكون قد وفقت ولو بقليل في إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر:

1. توماس هوبز، اللفيثان، الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة، تر حبيب حرب، وبشري صعب، ط1، أبو طبي، هيئة أبو طبي الثقافة والتراث كلمة، 2011.

المراجع:

1. أميل برهية، تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر: جورج طربيشي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.

2. امام عبد الفتاح امام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأزهر، 1985.

3. امام عبد الفتاح امام، الأخلاق والسياسة، دراسة في نظم الحكم، د ط، المجلس الأعلى للثقافة، 2001.

4. بيتر كونزمان، وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جوركتور، ط11، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، كانون الأول 2003.

5. براترند راسل، حكمة الغرب، تر: فوائد زكرياء، ج2، د ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1983.

6. براترند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، د ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

7. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، ج2، ط1، دار التكوين للتأليف وللترجمة والنشر، 2010.

8. جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، ط5، مجد الموسوعة التي معدة لدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 1427ه، 2006م.

9. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: راشد البراوي، تقديم: احمد سويلم العمري، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت.

10. جوزيف كروبسي، ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية، تر: محمود السيد احمد، ج1، د ط، مراجعة امام عبد الفتاح امام، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

11. روبرت م-ماكليفر، تكون الدولة، تر: حسن صعب، ط1، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، 1966.

12. علي عبد المعطي، علي حنفي محمود، وآخرون، نظم الفكر الغربي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1987.

13. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، ط1، دار الأمان، الرباط، بغداد،1436ه، 2015م.

14. عبد الرحمان خليفة، إيديولوجيا الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية الأزيطة، 1999.

15. فرغلي علي تسن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

16. محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ط1، دار الفكر أفاق معرفة المتجددة، دمشق، 1431ه، 2010م.

17. محمد محمد بالروين، فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونان والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، د ط، دار النهضة العربية، لبنان،2006.

18. ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ط1، منشورات الجامعية المفتوحة، 1991.

19. محمد على محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

20. محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية تطور الفكر السياسي، د ط، دار الفكر العربي القاهرة، 1419ه، 1998م.

21. نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتويع، برج الكيفان، الجزائر، 2004.

22. صلاح أحمد هويدي، تاريخ أوروبا الحديثن ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

23. وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديث، تر: محمود السيد أحمد، ط1، دار تنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

قائمة الموسوعات:

1. أندريه لالاند، موسوعة الفلسفية، المجلد A-G، تر: خليل أحمد خليل، د ط، منشورات عويدات، بيروت، 2001.

2. عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، ج2، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

3. فؤاد كامل، وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، مراجعة: زكي نجيب محمود، د ط، دار القلم، بيروت، لبنان، د ت.

قـــائمـــة المعاجـــم:

1. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1912.

المواقع الإلكترونية:

1. www.fedaa.alwehda.gov.sy/node/1133118
2. www.startimes.com/f.aspx?t=25764854
3. www.almrsal.com/post/255491
4. www.egymoe.com/1516/omp/
5. www.marefa.org/index.php/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
شكر	
إهداء	
مقدمة	**أ-ه**
الفصل الأول: العوامل التي ساهمت في تطوير الفكر السياسي في العصر الحديث.	
المبحث الأول: حركة النهضة.	**7**
المبحث الثاني: حركة الإصلاح الديني (مارتن لوثر، جان كالفن).	**13**
المبحث الثالث: حركة الإصلاح السياسي (نيقولا مكيافلي).	**21**
الفصل الثاني: الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي عند هوبز.	
المبحث الأول: الحالة الطبيعية (خصائصها، أسبابها).	**27**
المبحث الثاني: الحق الطبيعي والقانون الطبيعي.	**36**
المبحث الثالث: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز.	**42**
الفصل الثالث: المجتمع المدني في فكر توماس هوبر	
المبحث الأول: سلطان الدولة (اللوفياثان).	**42**
المبحث الثاني: أنظمة الحكم.	**65**
المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند توماس هوبز.	**74**
خاتمة.	**83**

قائمة المصادر والمراجع	**89**
الفهرس	**94**

تم بحمد الله

عشاف جامعة "محمد بوضياف"بالمسيلة
لرسائل .ماستر
على شكل word

كلية : **العلوم الإنسانية والاجتماعية**

قسم : الفلسفة

رقم التسلسل:.....

رقم التسجيل: 11/MS-PHIL/059

الطالبة: صيلع حبيبة تاريخ المناقشة: 2017/05/11

عنوان الرسالة: الفكر السياسي عند توماس هوبز

لغة الرسالة: اللغة العربية

نوع الرسالة: ماستر

الجامعة:جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إشراف الأستاذ: .ارفيس علي.

عدد الصفحات : 93 **صفحة.**

التخصص: **الفلسفة**

الملخص :

مقدمة: مهدت فيها للموضوع وطرحت إشكاليته التي تناولها بالبحث.

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية وهي على التوالي:

الفصل الأول: العوامل التي ساهمت في تطوير الفكر السياسي في عصر الحديث

المبحث الأول: حركة النهضة.

المبحث الثاني: حركة الإصلاح الديني (مارتن لوثر، جان كالفن).

المبحث الثالث: حركة الإصلاح السياسي (نيقولا مكيافيللي).

الفصل الثاني: الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي عند هوبز.

المبحث الأول: الحالة الطبيعية (خصائصها، أسبابها).

المبحث الثاني: الحق الطبيعي والقانون الطبيعي.

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

الفصل الثالث: المجتمع المدني في فكر توماس هوبر

المبحث الأول: سلطان الدولة (اللوفيثان).

المبحث الثاني: نظم الحكم.

المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند توماس هوبز.

خاتمة: عرضت فيها جملة النتائج التي أفضت إليها هذه المعالجة

الكلمات المفتاحية : الفكر السياسي، توماس هوبز

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحث :

1. انطلق هوبز في تفسير نظرية السياسة "العقد الاجتماعي" من فرضية مفادها الأنسان شرير بطبيعته، وفي هذه الحالة الطبيعية يرى أن الانسان همجي بطبعه ينفر من الاجتماع لأنه لا يثق بهم ويخالفهم، وهكذا كان الانسان ذئب لأخيه الانسان.
2. حسب اعتقاد هوبر هذه الحالة هي مقدمة ونتيجة في الوقت نفسه، فهي نقطة التي انطلق هوبز ليخرج منها.
3. العقد الاجتماعي يتشكل الكائن الصناعي، وهذا الوجود الصناعي هو الدولة، وهكذا تتشكل سلطة السياسة والتي لها أصل تعاقدي، يتسم هذا العقد حسب هوبز بأنه يتم بطريقة إرادية.
4. بالإضافة إلى أن السيادة عند هوبز مطلقة والتي لا تعلوا عليها أي سلطة أخرى، وتكون هذه السيادة المطلقة في يد قبضة واحدة سواء كانت (فردا أو جماعة) لا تقبل التجزئة لأن تجزئة السيادة يهدد الدولة بالزوال.
5. أشكال الحكم عند توماس هوبز هي ثلاثة أشكال تختلف باختلاف سلطات السيادة، فعندما ترتكز السيادة في يد فرد واحد تتشكل الملكية (المونارکية) وعندما تعهد إلا هيئة من الناس تتكون الارستقراطية، والديمقراطية عندما تكون السيادة في يد الأغلبية.
6. أما من ناحية علاقة الدين بالسياسة، فقد أعلى هوبر من سلطة الحاكم وجعلها سلطة العليا التي لا تعلوا عليها أي سلطة أخرى، وبالتالي فقد وضع السلطة الروحية تحت سيطرة الدولة، وجعلها حكرا للدولة وحدها، وفرض الرقابة على كل الآراء والأفكار لتي تحملها الكنيسة.

توصلت الباحثة للعديد من التوصيات أهمها :

-ضرورة الاهتمام بموضوع الأنظمة السياسية في العصر الحديث من القرن الماضي.

- التأكيد على مسايرة الأبحاث التي تتطرق إلى النظام السياسي وطبيعته في الفترة الحديثة .

توصل(ت) الباحث لمقترحات عديدة أهمها :

الاهتمام بدراسات التاريخ الحديث خاصة الأوروبي منه والتطلع إلى الأبحاث الغربية المعاصرة التي تتناول موضوع النظام السياسي.